11

التقرير المالي

ADNIC

شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

ABU DHABI NATIONAL INSURANCE COMPANY

تأمينٌ تَعتَمِدُ عَليهِ

نوجه أنظارنا إلى آفاق جديدة

أهلاً وسهلاً

نحن نؤمن بأن راحة البال هي المفتاح للسعادة والحياة الهنيئة.

ولهذا منذ 40 عاماً ونحن نثابر على تقديم منتجاتنا ضمن الجودة التي تثقون بها وبأسعارٍ مرنة لاحتياجاتكم.

ونظراً لذلك، تميزنا بأننا «تأمين يعتمد عليه».

المغفور له بإذن الله

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

تغمده الله بواسع رحمته

أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة

الرؤيـــة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولي عهد أبوظبي

جدول المحتويات

01 مكاتب الشركة

03 أعضاء مجلس الإدارة

05 كلمة رئيس مجلس الإدارة

07 كلمة الرئيس التنفيذي

09 فريق شركتنا

11 نبذة عن شركتنا

13 رؤيتنا، مهمتنا

15 قيمنا الراسخة

18 ركائزنا الاستراتيجية

20 مركزنا العالمي

21 التوسع في شراكاتنا

23 حوكمة الشركات

27 التزامنا المؤسسي اتجاه المجتمع

30 مركزنا في السوق

31 التقرير المالي

85 عناوين مكاتب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

مكاتب شركة
أبوظبي الوطنية للتأمين

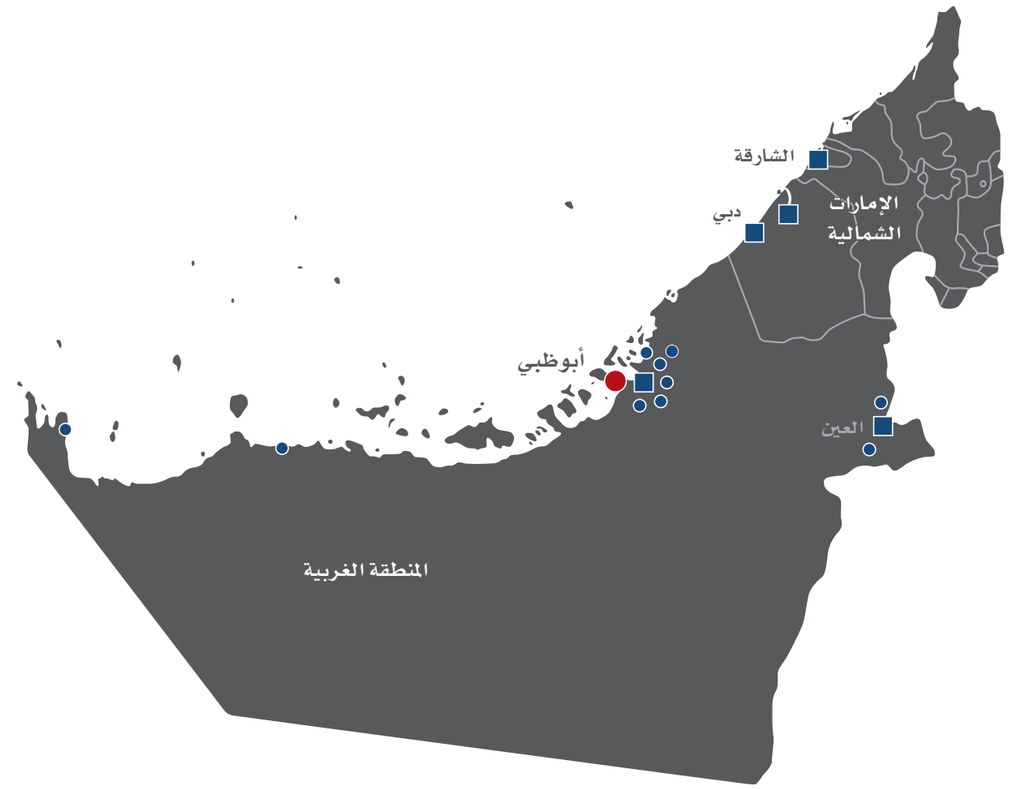

- المكتب الرئيسي
- المكاتب التابعة
- الفروع الجديدة

أعضاء مجلس إدارة
شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

الشيخ محمد بن سيف آل نهيان
نائب الرئيس

الشيخ ذياب بن طحنون آل نهيان
عضو

سعادة أحمد علي الصايغ
عضو

سعادة سلطان راشد الظاهري
عضو

السيد غانم علي حمودة الظاهري
عضو

السيد محمد عبدالعزيز المهيري
عضو

السيد خليفة سلطان أحمد السويدي
عضو

السيد عبدالله خلف العتيبة
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

نيابة عن مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC)، يسرنا أن نقدم التقرير السنوي التاسع والثلاثين مصحوباً بتقرير أعضاء مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2011/12/31.

احتفلت دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول (ديسمبر) 2011 بالذكرى الأربعين لعيدها الوطني لإحياء ذكرى الإنجازات المجيدة التي تمتعت بها البلاد منذ تأسيسها. وفي هذا المقام نجد أن أوجه الشبه بين تاريخ شركة أبوظبي الوطنية للتأمين من حيث معايير النجاح كبيرة إذا ما قورنت بالنجاحات التي حققها قطاع الخدمات المالية بدولة الإمارات على مدار العقود الماضية. كما أن شركة أبو ظبي الوطنية للتأمين أيضاً تستعد للإحتفال بالذكرى السنوية الأربعين منذ تأسيسها عام 1972 بمرسوم أميري من المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان كأول شركة تأمين وطنية تم تأسيسها بإمارة أبوظبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التطور البارز الذي شهدته شركة أبوظبي الوطنية للتأمين لتصبح شركة التأمين الرائدة في المنطقة يجسد العديد من الملامح والصفات الاجتماعية والاقتصادية للوطن من حيث الاستقرار مع مواصلة التجديد والتنوع وكذلك الاستدامة والثقة.

وفي هذا الصدد نؤكد لكم بأن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ستبقى في موقع الريادة حيث سنعمل جاهدين على ضمان أن تبقى تلك الملامح والصفات من صميم مبادئنا في العمل خاصةً أننا ما زلنا على قناعة تامة بأن التركيز على كسب المزيد من الثقة يبقى هو حجر الأساس أثناء قيامنا بتقديم منتجاتنا وخدماتنا التأمينية لحماية المواطن من المخاطر بغض النظر عن المتغيرات الاقتصادية.

كما أننا سنبقى داعمين لكافة المبادرات التي تقدمها حكومة الإمارات العربية المتحدة على كافة الأصعدة سواء كانت تلك الجهود التي ترمي لتعزيز مبدأ حوكمة الشركات أو كفاية رأس المال والملاءة المالية أو المسؤولية تجاه المجتمع في الوقت الذي نعمل على حث مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بأن يكونوا جزءاً من قطاع الخدمات المالية. ومن الجدير بالذكر ما قامت به مؤخراً الجهات التنظيمية بإصدار إطار تنظيمي لجميع أصحاب المصلحة في قطاع التأمين والذي ينسجم مع الممارسات المتبعة عالمياً.

إن مجلس الإدارة، نيابة عن مساهمي وإدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، يعبر عن خالص تقديرِه وامتنانِه لصاحِبِ السُمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي، وإلى سُمو ولي عهده الأمين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان على دعمهما المتواصل وتشجيعهما اللامحدود للشركة خاصة وقطاع الأعمال بشكلٍ عام.

نحن سعداء للغاية بهذا التغير المتوازن في واحدة من أقدم شركات الخدمات المالية في البلاد. نحن على ثقة بأن النهج المتميز والدائم الذي إضطلع به فريق الإدارة وموظفي شركتنا سيكفل نجاح شركة أبوظبي الوطنية للتأمين واستقرارها وديمومتها للاستمرار في خدمة هذا الوطن على المدى الطويل.

كما أن مجلس الإدارة يعبر أيضاً عن تقديره وشكره لكافة الهيئات التنظيمية بالدولة، ولمساهمي وعملاء الشركة ولكافة شركائها في العمل على ثقتهم ودعمهم المتواصِلَين، ولإدارة الشركة وموظفيها لحرصهم على أن تبقى أدنك دائماً هي شركة «تأمين تعتمد عليه».

خليفة محمد الكندي

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

مقدمة

إن لدى شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC) إرثٌ يفتخر به من حيث معدلات النمو المربح، لذا يُشرفنا وبكل فخر أن نؤكد بأننا قد واصلنا المسيرة للمحافظة على هذا النمو الموروث خلال عام 2011. إننا نعزو هذا النجاح المالي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين إلى تركيزنا الكبير على حسن اختيارنا للمخاطر المكتتبة وإدارتنا المنصفة للمطالبات وجهودنا المتواصلة لخدمة العملاء. كما أن هذا الأداء المالي القوي هو انعكاس طبيعي للمرونة والنهج التنموي الذي يتمتع به الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة حيث تَواجُدنا. لذا، فإن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين لا زالت تحظى بالموقع القيادي في قطاع التأمين والسمة المميزة لها بوصفها «تأمين تعتمد عليه».

بيئة العمل

لقد تطورت بيئة العمل بشكل عام في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نحو الأفضل إلى حد كبير، حيث لدينا إلتزام راسخ بالمحافظة على علاقات قوية مع عملائنا ووسطاء التأمين وشركائنا بالعمل بالإضافة إلى المحافظة على علاقات مميزة مع الهيئات التنظيمية بالدولة.

ومن الجدير بالذكر أن المشهد الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد تميز خلال العام المنصرم 2011 بالمضي قدماً نحو المزيد من التحسن خاصة على صعيد الاستراتيجية الواضحة في تسخير القدرات الصناعية للدولة. كما أن حكومة دولة الإمارات، وخاصة هيئة التأمين، وفي سعيها الإيجابي لإيجاد بيئة تشريعية داعمة لقطاع التأمين في البلاد تواصل العمل بصدد وضع القواعد والتشريعات التنظيمية المرنة لسوق التأمين واضعةً نصب أعينها بأن حماية المستهلك هو الهدف الأسمى. لقد كان للإستقرار المستديم للبيئة الاقتصادية والسياسية أكبر أثر في دعم مسيرة النمو المربح لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين، لذا لم نكتفي بالحفاظ على أصول الشركة وحقوق مساهميها بل العمل على تنميتهما.

مؤشرات مالية :

إجمالي الأقساط المكتتبة – لقد حققت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نتائج باهرة من خلال صميم أعمال التأمين خلال عام 2011، حيث بلغ معدل النمو في إجمالي الأقساط المكتتبة نسبة 17% ليصل إلى 2,066 مليون درهم مقارنة بمبلغ 1,770 مليون درهم خلال عام 2010. نحن سعداء بهذا النمو القوي والمتواصل، ولن ندخر جهداً للعمل على الاستمرار في هذا النمو عن طريق المزيد من الاستثمار في توسيع مجموعة منتجاتنا التأمينية بحيث تلبي احتياجات المستهلك الصغير والمتوسط مع الإستمرار في توسيع منافذ توزيع تلك المنتجات للوصول إلى العملاء.

سياسة تقبل المخاطر – لقد ارتفع المعدل العام لتقبل الشركة للمخاطر إلى نسبة 55% خلال عام 2011 مقارنة بنسبة 41% خلال عام 2010. إن هذا الارتفاع الملحوظ يعكس استراتيجية الشركة الرامية لتعزيز سياستها الحكيمة والمتعقلة في تقبل المخاطر من خلال الاستفادة من التسهيلات التي استحوذت عليها الشركة بموجب إتفاقيات إعادة التأمين إضافةً إلى ثقتنا التامة في خبراتنا الفنية بأعمال الاكتتاب.

صافي إيرادات الاكتتاب – ارتفع صافي إيرادات الاكتتاب الذي حققته الشركة إلى 275 مليون درهم خلال عام 2011 مقابل 222 مليون درهم خلال عام 2010. إن معايير النجاح للوصول إلى هذا النمو المُميز الذي بلغَ 24% خلال عام 2011 تُعزى في المقام الأول إلى استراتيجية شركة أبوظبي الوطنية للتأمين لتقبل المخاطر وبيع منتجاتنا لعملائنا ذوي الربحية في التعامل إضافةً إلى التعديل المتوازن في أسعار التأمين.

صافي الأرباح الفنية – وكأحد المؤشرات الإيجابية الرئيسية لعام 2011، ارتفع صافي الأرباح الفنية بمعدل 33% ليصل إلى مبلغ 101 مليون درهم خلال هذا العام مقارنة بمبلغ 76 مليون درهم خلال العام المنصرم 2010. إن هذا النمو الإيجابي الكبير في صافي الأرباح الفنية تحقق نتيجةً للتحول إلى استراتيجية متكاملة في سياسة التوزيع مقرونةً بحرصنا الشديد على الإدارة الحكيمة للإكتتاب بالمخاطر ولتسوية المطالبات.

صافي الأرباح – لقد حققت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أرباحاً صافية بلغت 158 مليون درهم خلال عام 2011 مقابل 142 مليون درهم خلال عام 2010. إن هذا النمو في صافي الأرباح البالغ 11% هو خير دليل على مدى إلتزام الإدارة بضمان الإبقاء على ربحية الشركة وتحقيق توقعات مساهميها.

مسؤولية الشركة تجاه المجتمع

في عام 2011، قامت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بتعزيز إلتزامها الدائم بمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تنظيم ورعاية الحدث السنوي الأول «أركض في ياس مع ADNIC 2011». كانت إنطلاقة هذا الحدث خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2011 في حلبة مرسى ياس الفاخرة. لقد شملت فعاليات هذا الحدث رياضة الركض كما كانت مناسبة للتجمع العائلي حيث ساهم رعاة هذا الحدث وكذلك الآلاف من المشاركين والمشاهدين بالتبرعات الخيرية لمساعدة مرضى القلب في البلاد، بينما تمتع الجميع بالتنافس على رياضة العدو في حلبة سباقات الفورمولا «1».

الأولويات الاستراتيجية

في السنوات السابقة، كانت إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية للشركة هي التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الجهات التنظيمية، ولا زلنا نواصل العمل على تحقيق هذا الهدف تماشياً مع أنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما فيما يتعلق بجهود التحديث والتوسع فقد قامت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالإعلان عن إنتقال فرعها بحي ديرة بدبي إلى المقر الجديد بشارع المكتوم الذي تم تدشينه بتاريخ 30 كانون الثاني (يناير) 2012. وتهدف شركة أبوظبي الوطنية للتأمين من الانتقال إلى مقر فرعها الجديد إلى القيام بخدمة أفضل لقاعدة عملائها المتزايدة وبالتالي زيادة مبيعاتها في دبي. إن هذا التحديث والتوسع سيوفر زخماً إضافياً لأعمالنا خاصة ونحن نشهد إدخال المزيد من الوسائل التكنولوجية عبر شبكة مكاتب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين المتزايدة.

تقدير وثناء

لقد بذل أعضاء مجلس الإدارة الكثير من الجهد والعطاء في إرشاد الإدارة التنفيذية للشركة لوضع أولويات استراتيجية واضحة لتحقيق أهدافنا. لذا، أود أن أتقدم بخالص الشكر والثناء لدعمهم وتوجيهاتهم خلال العام. ولجميع أعضاء الإدارة التنفيذية وفريق العمل أقول لهم: «لقد كان الدليل على تفانيكم المخلص بالتركيز على أهدافنا المشتركة واضحاً من خلال النتائج المالية والتشغيلية المتميزة التي تم تحقيقها هذا العام المُبَينة في تقريرنا هذا».

وليد صيداني

الرئيس التنفيذي

فريق شركتنا

من اليمين إلى اليسار

أحمد إدريس، نائب الرئيس التنفيذي – القطاع غير البحري – الاكتتاب والمطالبات
سمير عبد الأحد، نائب الرئيس التنفيذي – القطاع البحري والطيران – الاكتتاب والمطالبات

من اليمين إلى اليسار

حسين سمارة، رئيس تقنية المعلومات
جلال الخالد، رئيس الموارد البشرية
بنجامين جراهام، رئيس إدارة المخاطر
ساورب ساران، رئيس الخدمات
عبدالله النعيمي، رئيس التسويق والاتصال المؤسسي
علاء فارس، رئيس المالية
شيخ أحمد، رئيس التوزيع
رائد حدادين، رئيس القانونية والامتثال

من اليمين إلى اليسار

بسام جبيلي، مدير فرع العين
رزوان منير، مدير فرع الشارقة
فاروق عبد القادر، مدير تنفيذي لأفرع دبي والإمارات الشمالية
سوريش جاناتاليكا، مدير فرع دبي (شارع الشيخ زايد)

الصف الأمامي – من اليمين إلى اليسار

أدريان ألكسندر، نائب رئيس المطالبات – قسم مطالبات تأمين الممتلكات والطاقة البرية والأموال
جوغال مادان، نائب رئيس الاكتتاب – قسم تأمين الممتلكات والطاقة البرية
مازن اللبدي، رئيس المطالبات – دائرة المطالبات القطاع غير البحري
عزمي أبو رمضان، نائب رئيس المالية – قسم الحسابات الدائنة والحسابات العامة والتقارير القانونية والنظامية
هيما بادمانابهان، نائب رئيس الاكتتاب – قسم التأمين الهندسي والإنشائي
إسلام صديقي، رئيس المطالبات – دائرة مطالبات التأمين البحري والطيران والطاقة البحرية
الأزهر شرف الدين، رئيس قسم إعادة التأمين

الصف الخلفي – من اليمين إلى اليسار

مانيش ميسرا، نائب رئيس الموارد البشرية
ك. أ. توماس، نائب رئيس المطالبات – دائرة مطالبات التأمين البحري والطيران والطاقة البحرية
حمد خان، نائب رئيس المالية – قسم الاستثمار وإدارة الأداء والذمم المدينة
أتادا فينكاتا موريثي، نائب رئيس المطالبات – قسم مطالبات تأمين المسؤوليات والحياة والهندسة
ساي سوبرامانيان، مدير أول قسم إدارة المشاريع
موهان بينات، رئيس الاكتتاب – دائرة التأمين البحري والطيران والطاقة البحرية
سرينيفاسان فايديانااثان، نائب رئيس الاكتتاب – قسم تأمين المسؤوليات والأموال

غير موجود بالصورة

طارق زيتون، رئيس الاكتتاب – دائرة التأمين غير البحري – تأمين الممتلكات والطاقة البرية والحياة والطبي والسيارات

نبذة عن شركتنا

شركة أبوظبي الوطنية للتأمين هي شركة مساهمة عامة تأسست في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٢ كشركة تأمين متكاملة تقدم جميع أنواع التأمين.

منذ تأسسها، سعت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين لتكون الشركة الرائدة في قطاع التأمين من خلال تقديم خدمات ومنتجات تأمينية عالية الجودة وبأسعار معقولة، وأن تكون شركة رائدة في تقديم الحلول الاكتتابية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي تمكنت من إثبات نفسها وبناء سمعة طيبة على أنها شركة تأمين تعتمد عليها.

عبر تاريخها الممتد لسنوات عديدة في سوق التأمين، شهدت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نمواً مستمراً في جميع مجالات قطاع التأمين مصحوبة بميزانية عمومية ونتائج مالية قوية مما يصنفنا دائماً من الأفضل في قطاع التأمين، كما مكّننا مركزنا المالي القوي المدعوم بحماية أفضل شركات إعادة التأمين من الحفاظ على التزاماتنا تجاه عملائنا وشركائنا على المدى القصير والطويل. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بفضل كوادرنا المتميزة من ذوي الخبرة في مجال التأمين تمكّنا من تلبية احتياجات عملائنا المتنوعة كل حسب متطلباته والحصول على رضاهم الكامل.

بينما تحقق شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نتائج باهرة باستمرار، تقوم اللجنة المختصة بتطوير المنتجات بابتكار منتجات جديدة دوماً تلبي متطلبات عملائها، ويتم ذلك من خلال استثمارها المستمر في التكنولوجيا المبتكرة ودراسة السوق عن كثب والذي يساعد الشركة في إدراك احتياجات العميل.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً،

لكن هذه ليست إلا البداية

رؤيتنا

أن نكون شركة تأمين رائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مهمتنا

تلبية متطلبات عملائنا عبر تقديم حلولاً تأمينية بديلة، إقليمية وعالمية تعمل على المحافظة على مستوى أفضل لمعيشتهم وتساعدهم على التفوق في مساعي أعمالهم.

قيمنا الراسخة

نفتخر في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالعمل وفق قيمنا الراسخة عندما نتعامل مع مساهمينا وشركائنا وعملائنا وموظفينا، وتعتبر القيم التالية جزءاً لا يتجزأ من الطريقة التي نعمل بها ونتواصل من خلالها مع أصحاب المصالح.

- الولاء
- الشفافية
- النزاهة
- الثقة
- الاهتمام بالعملاء
- التميز
- الابتكار
- روح فريق العمل
- الإنصاف

صحتك كانت وستبقى
في طليعة أولوياتنا

ركائزنا الاستراتيجية

تعتمد استراتيجية إدارتنا لأعمالنا على سبع ركائز أساسية تساعدنا في الحفاظ على تعهداتنا والوفاء بوعودنا كشريك «تأمين تعتمد عليه».

تحديث
منهجنا ومرافقنا وبنيتنا التحتية.

توسيع
مجموعة منتجاتنا وخدماتنا.

البيئة المثالية للموظفين
في قطاع التأمين.

تطوير المنتجات
لضمان ابتكار الحلول التي تلبي المتطلبات المتغيرة لأعمالكم.

توزيع
منتجاتنا وخدماتنا أينما كنتم.

خدمة العملاء
لضمان كفاءة جميع تعاملاتنا معكم.

الابتكار والتقنية
لضمان تقديم الحلول على نحو فعال.

مركزنا العالمي

إن تلقي الجوائز وشهادات التقدير هو مؤشّر إضافي على مدى استقرار وتطور شركة أبوظبي الوطنية للتأمين إضافة إلى التزامنا بأعلى المعايير. فكل عام، تثبت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين استقرارها ومركزها المالي القوي من خلال حصولها على إقرارات عالمية من مؤسسات مرموقة مثل ستاندرد آند بورز (S&P) وشركة أي أم بست (A.M. Best) ومجلة ورلد فاينانس (World Finance Magazine) وغيرها من المؤسسات والجهات المرموقة.

تصنيف مركزنا المالي القوي

ستاندرد آند بورز (S&P)

في عام 2010 أعادت ستاندرد آند بورز تأكيد متانة قدرتنا المالية بتصنيفنا (أ- قوي) مع صعود في النظرة المستقبلية من درجة (مستقر) إلى درجة (إيجابي).

أي أم بست (A.M. Best)

في عام 2010 منحتنا شركة أي أم بست تصنيفا بدرجة «أ» (ممتاز) لقدرتنا المالية وتصنيف ائتماني (ICR) بدرجة (أ) مع نظرة مستقرة لكلا التصنيفين في المستقبل.

الجوائز العالمية

جائزة ورلد فاينانس للتأمين

- أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2009
- أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2010
- أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2011

ملتقى الشرق الأوسط للتأمين

أفضل شركة تأمين لعام 2011 قدمت من مصرف البحرين المركزي

انشوريكس (INSUREX) - جائزة الانجازات

جائزة الانجازات لعام 2011 – فريق شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
قدمت من (مجلة بوليسي) Policy Magazine

التوسع في شراكاتنا

تسعى شركة أبوظبي الوطنية للتأمين دائماً إلى توسعة نطاق أعمالها عبر بناء علاقات مثمرة مع شركائها سواءً من الشركات المحلية أو العالمية، حيث تعود فائدة هذه الشراكات بالنفع على مساهمينا وعملائنا.

حوكمة الشركات

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين جيداً مدى أهمية حجم مسؤوليتها تجاه المساهمين والموظفين والشركاء والعملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتقد شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على تحقيق الالتزام الإداري لتقديم قيمة مضافة للمساهمين من خلال تحديد وتنفيذ أهداف استراتيجية وعملية مناسبة. وكما هو متعارف عليه في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي دول مجلس التعاون. تطرح حوكمة المؤسسات الجيدة إطار عمل متوازن لمجلس الإدارة ولجانه وكذلك لقيادة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين وذلك ليتمكنوا من تحقيق مصالح الشركة بفاعلية.

تحافظ شركة أبوظبي الوطنية للتأمين على أعلى معايير الشفافية والمسائلة في شتى ممارساتها الإدارية، حيث ندرك بأنه من الضروري تحمل هذه المسؤولية تجاه مساهمينا والمجتمع معاً، ومن هذا المنطلق، تطبق وتراقب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهدافها واستراتيجياتها وإجراءاتها التي تتوافق مع مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، فهذه هي الطريقة التي نعمل بها على ترسيخ أجود مبادئ وممارسات حوكمة الشركات في أعمالنا.

لقد أسس مجلس الإدارة ثلاث لجان دائمة من المستوى الإداري للمساعدة على تنفيذ وظائفها ومنحنا لتلك اللجان الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها وتطبيق الحلول التي يتقدم بها مجلس الإدارة:

لجنة التدقيق

تعتبر لجنة التدقيق عنصراً أساسياً لبنية الحوكمة في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين وجانباً حاسماً للتوجيهات الداخلية وأعمال التدقيق الحسابي التي تتصف بالصلابة والمصداقية. كما تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في إنجاز مسؤولياتها من أجل توفير الرقابة فيما يتعلق بما يلي:

- نزاهة البيانات المالية لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين والمعلومات المالية الأخرى التي يتم تقديمها إلى أصحاب الشأن في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين وغيرهم
- الرقابة الداخلية على التقارير المالية لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين والاستقلالية والعمل والتعويضات وأداء المدققين المستقلين في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
- أداء وفعالية إجراءات التدقيق الداخلي في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية التي تتضمن السياسات والاجراءات الداخلية ونشاطات أخرى لحوكمة الشركات بما في ذلك الموظفين التنفيذيين لدى قانون الإدارة لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين
- فعالية وكفاءة أنظمة الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر

توفر لجنة التدقيق نقطة وصل إلى التواصل الحر والمفتوح فيما بين المدراء المستقلين والإدارة والضبط الداخلي والمدققين المستقلين. كما تمتلك لجنة التدقيق الصلاحيات المحددة والنفوذ والواجبات والمسؤوليات المنصوص عليها في ميثاقها المكتوب، ويجوز في غير ذلك تفويضها وإسناد المهام إليها من وقت لآخر من قبل إدارة المجلس.

وتتكون أعضاء لجنة التدقيق ممن يلي:

الشيخ ذياب بن طحنون آل نهيان
رئيس اللجنة

خليفة سلطان أحمد السويدي
عضو

عمر لياقت
عضو مستقل

سيف البيومي
أمين السر

لجنة التعويضات والترشيحات

تقوم اللجنة بالإشراف على إستقلال الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسات المكافآت والامتيازات، وكذلك تقديم سياسات ومعايير الموارد البشرية بالشركة من أجل جذب والإحتفاظ بالموارد البشرية المناسبة والإشراف على ملائمتها، ويعتبر أيضاً تطوير وتنفيذ خطط ومبادرات التوطين بالدولة من بين مسؤوليات هذه اللجنة، وتكون اللجنة مسؤولة كذلك عن مراقبة وضمان إستمرارية تقديم الخدمات إلى العملاء من خلال التخطيط الاستراتيجي.

وتتكون أعضاء لجنة التعويضات والترشيحات ممن يلي:

الشيخ محمد بن سيف آل نهيان
رئيس اللجنة

سعادة أحمد الصايغ
عضو

محمد عبد العزيز ربيع المهيري
عضو

عبدالله بن خلف العتيبة
عضو

اللجنة الاستثمارية

تقوم لجنة الاستثمار في الشركة بمساعدة مجلس الإدارة بشكل فعال في الإشراف والرقابة على استثمارات الشركة وتقييمها. وتقوم لجنة الاستثمار بأداء مهامها بشكل فعال وبما فيه مصلحة مساهمي الشركة.

وتتكون أعضاء اللجنة الاستثمارية ممن يلي:

سعادة خليفة محمد الكندي
رئيس اللجنة

سعادة سلطان بن راشد الظاهري
عضو

عبدالله بن خلف
عضو

وليد صيداني
عضو

حمد خان
عضو

عصمت طه
أمين السر

كما أسست شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ثلاث لجان دائمة من المستوى التنفيذي للمساعدة على تنفيذ وظائفها وتم منح تلك اللجان الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها لمساعدة الشركة في تطبيق القرارات الصادرة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

لجنة إدارة المخاطر

تم إنشاء لجنة إدارة المخاطر من أجل مساعدة الإدارة التنفيذية في اتخاذ قرارات مبنية على دراية ومعرفة فيما يتعلق بالمخاطر والوفاء بمسؤوليات الرئيس التنفيذي الخاصة بحوكمة الشركات، وتتمتع اللجنة بمسؤولية الإدارة المباشرة عن عدة أمور، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة المخاطر وضبط الإحتيال والأمور ذات الصلة باستمرارية العمل.

وقد تم تفويض اللجنة بما يلي:

- تطوير الثقافة التنظيمية التي تعي المخاطر وتديرها بشكل فعال
- إستحداث منهج واسع النطاق لإدارة المخاطر وذلك بتقديم إستجابة مفصلة بشكل شامل وملائم لكافة المخاطر المحددة من خلال الدائرة التأمينية، والأنشطة ذات الصلة
- تقديم ضمان على أن إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من التشغيل الناجح للشركة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية
- وتتكون لجنة إدارة المخاطر من موظفين رئيسيين من الإدارة التنفيذية ومن مختلف دوائر الشركة، بحيث يتمتعون بالفهم ودراية بإدارة المخاطر ودورها داخل الشركة وصناعة التأمين، ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للشركة وتديرها دائرة إدارة المخاطر

لجنة ADNICity الاجتماعية

يتسم مكان عمل الشركة بالتغيير المتواصل والتنوع المتزايد، ويعتمد نجاح ورضا الموظف على القدرة على إدارة هذا التغيير، والمشاركة ضمن هذا التنوع، وبناءً على ذلك، تكون الموازنة بين الحياة والعمل عنصراً مهماً في تلبية مواجهة هذا التحدي، وتعتبر هذه اللجنة طريقة لتعزيز التواصل بين الموظفين التي تحافظ على سير العمل، بالإضافة إلى تقديم المبادرات لإطلاق برامج الوعي الصحي والاجتماعي المختلفة لضمان أن الشركة هي الخيار الأمثل للموظف. وهناك (14) متطوعاً من موظفي الشركة لديهم خلفيات ومهارات وقدرات مختلفة ومن مختلف دوائر الشركة، لديهم استعداد وقدرة على الاستماع لموظفي الشركة في أي وقت وأي مكان.

لجنة ADNIC لابتكار المنتجات

تمنح لجنة ADNIC لابتكار المنتجات فرصة لتبادل الأفكار والخبرات بين أصحاب الخبرات في الشركة من دوائر وأقسام الشركة المختلفة ولديهم المهام التالية:

- إكتشاف وإقتراح منتجات التأمين الجديدة التي يتم تطويرها
- جمع المعلومات السوقية بشأن المنتجات الجديدة والتنافسية
- تحليل وإقتراح التعزيزات والأدوات والعروض الخاصة لمنتجات الشركة الحالية

وتتألف اللجنة من أعضاء من كافة الدوائر ذات الصلة داخل الشركة، ويترأس اللجنة رئيس دائرة التوزيع في الشركة.

اهتمامنا بمبدأ الشفافية ودافعنا المستمر لتحسين إجراءات حوكمة الشركات مكننا من إصدار تقرير خاص بحوكمة الشركات تم نشره عام 2011.

التزامنا المؤسسي تجاه المجتمع

فلسفتنا المؤسسية مبنية على أساس الالتزام بتحسين والارتقاء بجودة الحياة المعيشية في مجتمعنا، لذا نسعى دائماً في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين إلى لعب دور فعّال كشركة رئيسة ومساهم هام للمؤسسات الخيرية.

ففي عام 2011 ساهمنا وشاركنا في عدد من الفعاليات المجتمعية عبر الدولة من خلال تقديم الدعم والمساعدات اللازمة وإرسال موظفينا للمشاركة في تلك الفعاليات.

- **أركض في ياس مع ADNIC**
- **تبرعات لإغاثة أهالي الصومال**
- **ماراثون «نمشي... على أمل الشفاء» للتوعية بسرطان الثدي**
- **التبرع لإغاثة الفلبين**
- **سباق «تيري فوكس» لمكافحة مرض السرطان**
- **جمعية أولياء أمور المعاقين**

أركض في ياس مع ADNIC

سباق «تيري فوكس» لمكافحة مرض السرطان

تبرعات لإغاثة أهالي الصومال

جمعية أولياء أمور المعاقين

التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهمية تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية، وعليه أسسنا لجنة اجتماعية تدعى ADNI*City*، تهدف إلى تحقيق التوازن في حياة موظفينا العملية والاجتماعية من خلال توفير الفرصة لهم ولعائلاتهم للانخراط في أنشطة اجتماعية مختلفة.

أسست لجنة ADNI*City* لترسيخ العلاقات بيننا وبين موظفي شركتنا، مما يساعدنا لنكون الشركة المفضلة للعمل والاختيار الأول ضمن الشركات الأخرى في قطاع التأمين.

- **يوم العائلة السنوي**
- **الإفطار الرمضاني السنوي**
- **اليوم الصحي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين**
- **فريق الشركة للعبة كرة القدم - مباريات أسبوعية**
- **فريق الشركة للعبة الكريكت**

يوم العائلة السنوي

الإفطار الرمضاني السنوي

اليوم الصحي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين

فريق كرة القدم

فريق الكريكت

مركزنا في السوق

انطلاقاً في أعمالنا من الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1972، نحتل مركزاً قوياً وتنافسياً من بين الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بحصة سوقية تبلغ 16%، بالإضافة إلى رأس مالنا الحالي البالغ 375,000,000 ثلاث مائة وخمسة وسبعون مليون درهماً إماراتي.

كما منحنا مركزنا المالي القوي والتزامنا تجاه عملائنا على المدى الطويل الفرصة لريادة أغلب المشاريع الضخمة في الإمارات العربية المتحدة، وفي ذات الوقت تقديم حلولاً مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى عملائنا الأفراد.

التقرير المالي

نبحث دائماً عن أفضل الطرق لخدمتكم

النمو في إجمالي الأقساط المكتتبة (بملايين الدراهم)

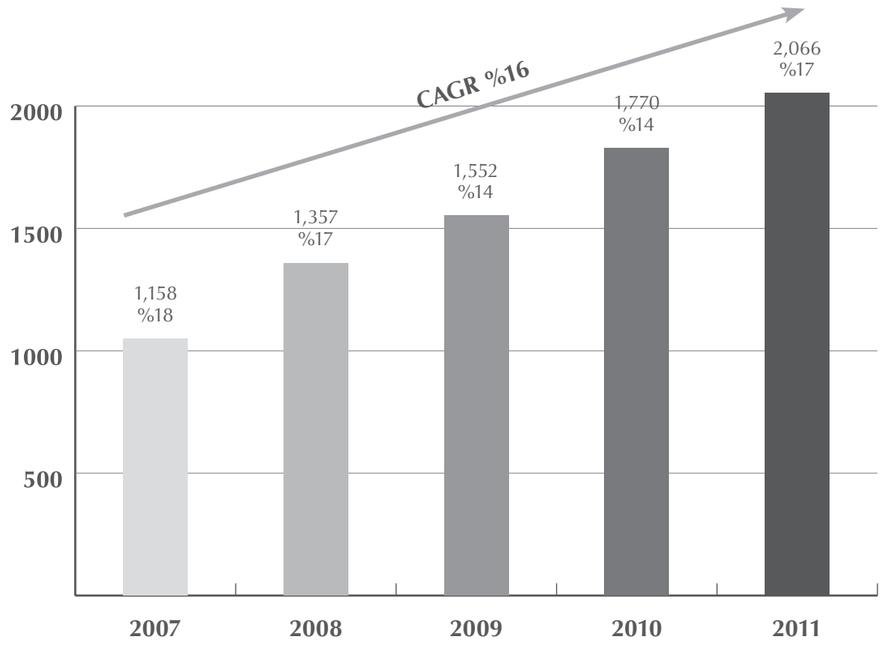

معدل الاحتفاظ بالأقساط

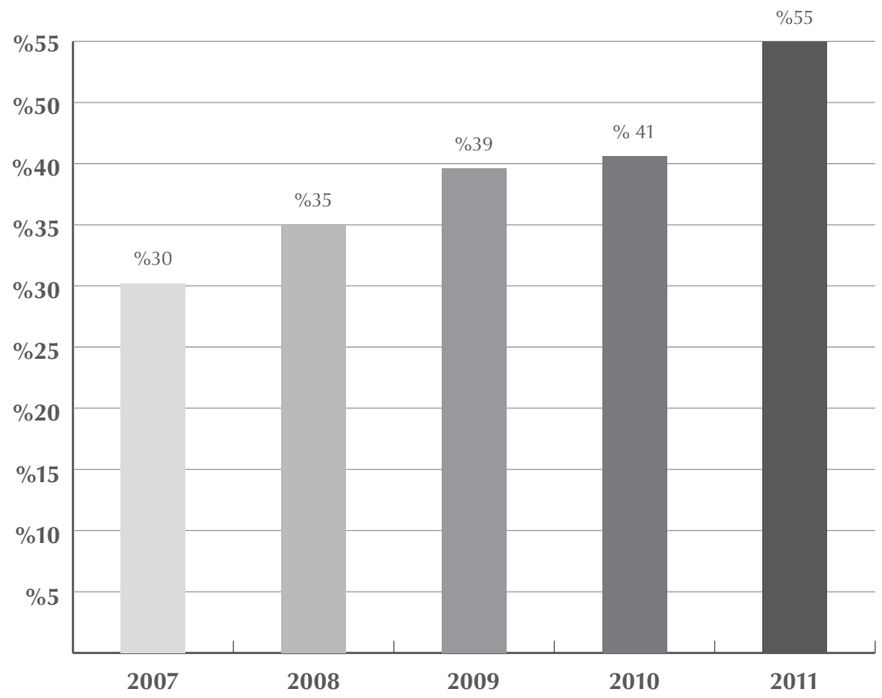

صافي إيرادات التأمين (بآلاف الدراهم)

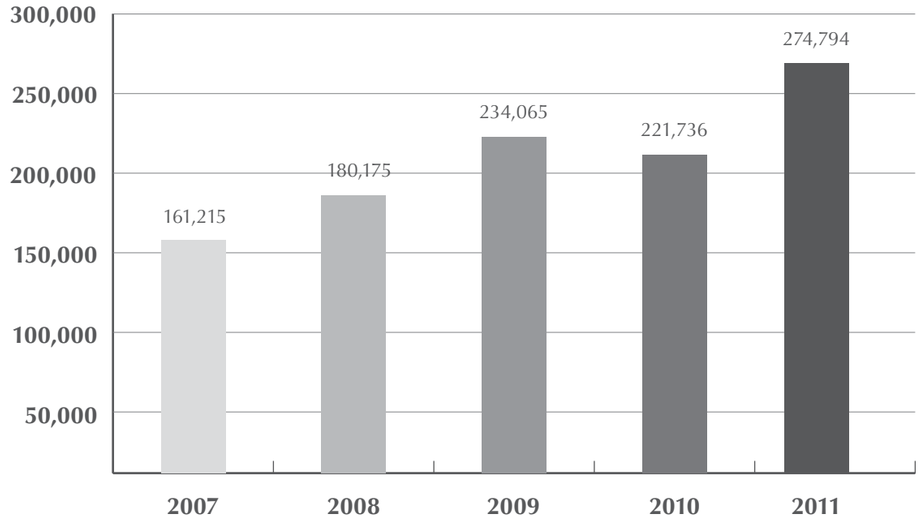

صافي الربح (بآلاف الدراهم)

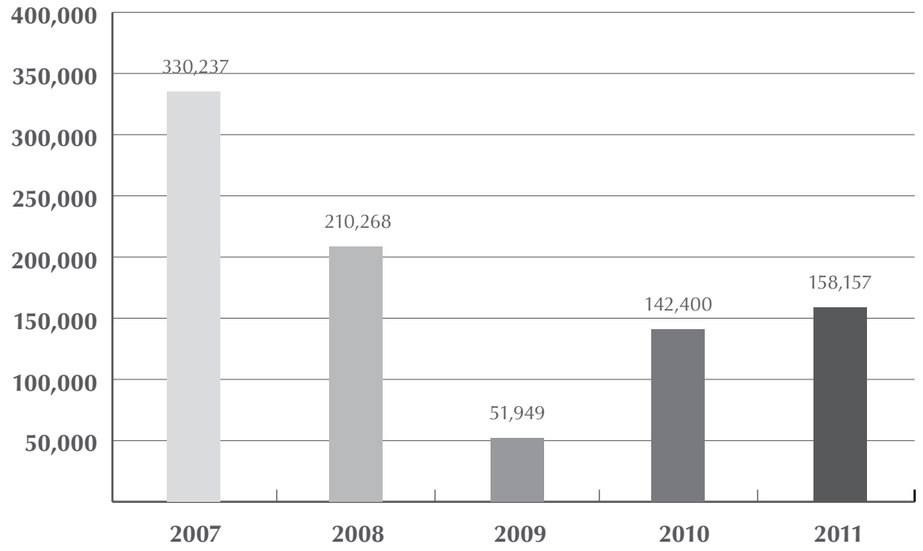

وضع السيولة (أساس إجمالي)

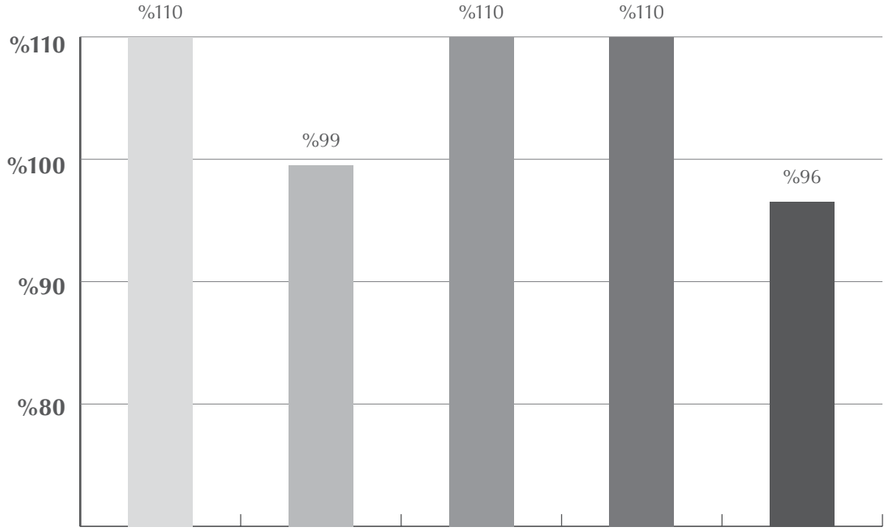

إجمالي الموجودات (بآلاف الدراهم)

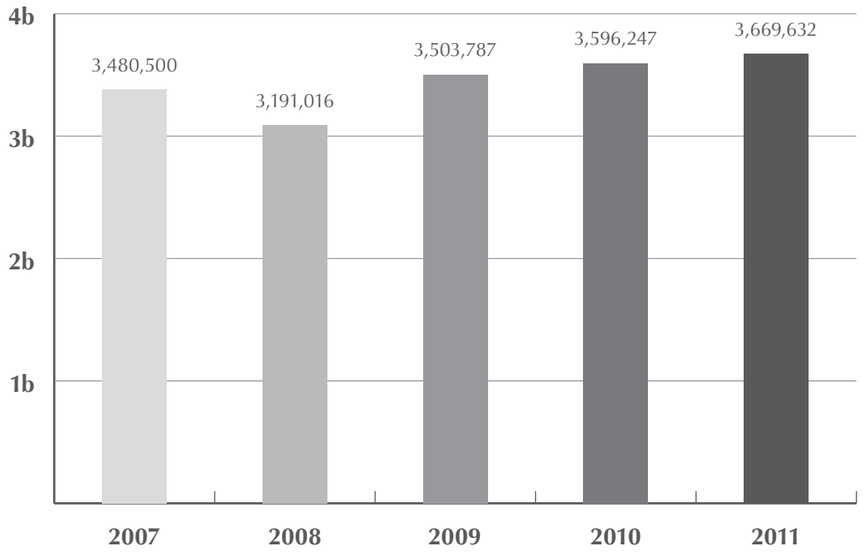

إجمالي حقوق الملكية (بآلاف الدراهم)

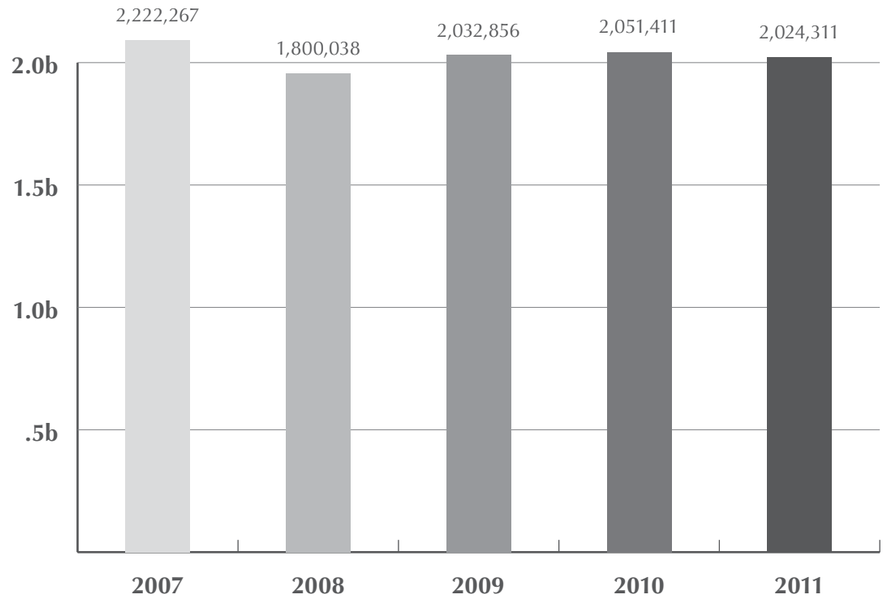

إجمالي المخصصات الفنية (بآلاف الدراهم)

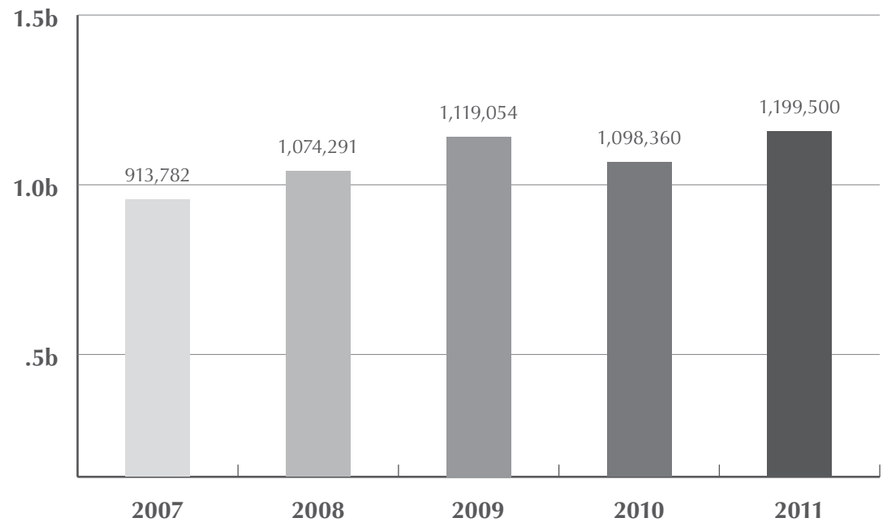

تقرير لأعمال الشركة

المنتهية في 31 ديسمبر 2011

نظرة عامة

- ارتفع مجموع الأقساط الإجمالية لكافة فروع التأمين إلى 2,065,841 ألف درهم لهذا العام مقابل 1,770,197 ألف درهم لعام 2010
- بلغ إجمالي المطالبات المسددة لكافة فروع التأمين 914,845 ألف درهم لهذا العام مقابل 838,171 ألف درهم لعام 2010
- بلغ مخصص الأخطار السارية عن أقساط التأمين المحتفظ بها لدى الشركة 482,007 ألف درهم لهذا العام مقابل 292,969 ألف درهم لعام 2010
- بلغت المصاريف الإدارية والعمومية 174,205 ألف درهم لهذا العام مقابل 145,966 ألف درهم لعام 2010
- بلغت إيرادات الشركة من الاستثمار وإيرادات التمويل والإيرادات الأخرى 57,568 ألف درهم لهذا العام مقابل 66,630 ألف درهم لعام 2010
- ارتفعت الأرباح الصافية للشركة إلى 158,157 ألف درهم لهذا العام مقابل 142,400 ألف درهم لعام 2010
- ارتفعت موجودات الشركة إلى 3,669,632 ألف درهم لهذا العام مقابل 3,596,247 ألف درهم لعام 2010
- بعد هذا العرض الموجز، ننتقل إلى بحث أكثر تفصيلاً لكل فرع من فروع التأمين

الحريق والحوادث

- ارتفعت الأقساط الإجمالية إلى 1,610,760 ألف درهم لهذا العام مقابل 1,315,372 ألف درهم لعام 2010
- بلغ صافي المطالبات المسددة 685,046 ألف درهم لهذا العام مقابل 477,574 ألف درهم لعام 2010
- بلغ مخصص الأخطار السارية عن أقساط التأمين المحتفظ بها لدى الشركة 453,018 ألف درهم لهذا العام من 281,298 ألف درهم لعام 2010
- بلغ صافي إيرادات الاكتتاب لهذا الفرع 207,034 ألف درهم لهذا العام مقابل 181,950 ألف درهم لعام 2010

البحري والطيران

- ارتفعت الأقساط الإجمالية إلى 455,081 ألف درهم لهذا العام مقابل 454,825 ألف درهم لعام 2010
- بلغ صافي المطالبات المسددة 7,646 ألف درهم لهذا العام مقابل 18,395 ألف درهم لعام 2010
- بلغ مخصص الأخطار السارية عن أقساط التأمين المحتفظ بها لدى الشركة 28,989 ألف درهم لهذا العام مقابل 11,671 ألف درهم لعام 2010
- بلغ صافي إيرادات الاكتتاب لهذا الفرع 67,760 ألف درهم لهذا العام مقابل 39,786 ألف درهم لعام 2010

الاقتراحات المقدمة للمساهمين

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

إن مجلس الإدارة، بعد استعراضه لنشاط المجموعة خلال سنة 2011، يتقدم إلى السادة المساهمين بالاقتراحات التالية للموافقة عليها:

الجمعية العمومية العادية

(1) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي وتقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

(2) المصادقة على تقرير أعضاء مجلس الإدارة والميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

(3) الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح القابلة للتوزيع والتي بلغت 298,707 ألف درهم شاملةً رصيد الأرباح المستبقاة في أول السنة كما يلي:

	ألف درهم
• الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين بواقع 35% من القيمة الاسمية للسهم الواحد	131,250
• مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة	5,800
• أرباح مستبقاة مرحّلة	161,657
المجموع	298,707

(4) إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات المستقل من المسؤولية فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

(5) تعيين مدققي الحسابات لسنة 2012 وتحديد أتعابهم.

ملاحظة: لقد تمت الموافقة لاحقاً على الاقتراحات المذكورة أعلاه والمقدمة للسادة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي إنعقد بتاريخ 10 إبريل 2012.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين
شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع. «الشركة» وشركاتها التابعة ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة» والتي تشتمل على بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2011 والبيانات الموحدة للدخل الشامل (التي تشمل بيان الدخل الشامل وبيان منفصل للدخل) والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وعن إعداد نظام رقابة داخلي كما تراه الإدارة مناسباً لإمكان إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة تكون خالية من الأخطاء المادية الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي هذه المعايير الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء المادية.

وتتضمن أعمال التدقيق تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإيضاحات في البيانات المالية الموحدة. وتعتمد الاجراءات التي تقوم باختيارها على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية على البيانات المالية الموحدة سواء تلك الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، نضع في الاعتبار الرقابة الداخلية لإعداد وتقديم البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة، وذلك لتصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف الراهنة، و ليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة. وتتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسة المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عامة.

هذا ونعتقد أن الأدلة التدقيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن هذه البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011، وكذلك أداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأنها تلتزم ببنود تأسيس الشركة والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لعام 1984 (وتعديلاته).

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لعام 1984 (وتعديلاته)، نؤكد بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات الضرورية لتدقيقنا، وأن المجموعة قد احتفظت بسجلات مالية منتظمة، وأن ما جاء في كلمة مجلس الإدارة حول هذه البيانات المالية الموحدة يتفق مع السجلات المالية للمجموعة. كما لم يسترع انتباهنا وجود أي مخالفات للقانون المذكور أعلاه أو بنود التأسيس خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والتي من شأنها أن تؤثر تأثيراً سلبياً أو مادياً على أنشطة المجموعة أو مركزها المالي.

منذر الدجاني
28 فبراير 2012
رقم التسجيل: 268

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2011

	إيضاح	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الموجودات			
النقد وما يعادله	*25*	**1,156,757**	1,211,976
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	*7*	**888,200**	682,719
موجودات عقود إعادة التأمين	*8*	**556,777**	669,482
وديعة قانونية	*9*	**10,000**	10,000
استثمار في ائتلاف مشترك	*10*	**2,204**	2,204
استثمارات	*11*	**577,477**	591,516
عقارات استثمارية	*12*	**421,593**	393,500
الممتلكات والمعدات	*13*	**56,624**	34,850
إجمالي الموجودات		**3,669,632**	3,596,247
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	*14*	**375,000**	375,000
الاحتياطي القانوني	*15*	**187,500**	187,500
الاحتياطي العام	*16*	**1,200,000**	1,200,000
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات		**(36,896)**	9,505
الأرباح المحتجزة	*17*	**298,707**	279,406
إجمالي حقوق الملكية		**2,024,311**	2,051,411
المطلوبات			
مخصص تعويضات نهاية خدمة للموظفين	*18*	**29,481**	26,778
الذمم الدائنة التجارية والأخرى	*19*	**416,340**	382,968
مطلوبات عقود التأمين	*8*	**1,199,500**	1,098,360
قروض من مؤسسات مالية	*20*	**-**	36,730
إجمالي المطلوبات		**1,645,321**	1,544,836
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**3,669,632**	3,596,247

تمت المصادقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وتم توقيعها بالإنابة عن أعضائه من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بتاريخ 28 فبراير 2012.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 6.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	إيضاح	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
إيرادات التأمين			
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	*26*	**2,065,841**	1,770,197
التغير في مخصص الأقساط غير المكتسبة		**(219,674)**	(92,153)
إيرادات أقساط التأمين المكتسبة		**1,846,167**	1,678,044
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	*26*	**(933,099)**	(1,042,599)
التغير في أقساط إعادة التأمين المؤجلة		**30,636**	47,183
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها		**(902,463)**	(995,416)
صافي الأقساط المكتسبة	*26*	**943,704**	682,628
مصروفات التأمين			
إجمالي المطالبات المدفوعة	*26*	**(914,845)**	(838,171)
التغير في مخصص المطالبات القائمة		**118,534**	112,847
إجمالي المطالبات المتكبدة		**(796,311)**	(725,324)
حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة	*26*	**246,960**	369,987
التغير في حصة إعادة التأمين من المطالبات القائمة		**(143,341)**	(140,632)
حصة إعادة التأمين من المطالبات المتكبدة		**103,619**	229,355
صافي المطالبات المتكبدة	*26*	**(692,692)**	(495,969)
العمولات			
إيرادات العمولات	*26*	**84,700**	109,543
ناقصاً: مصروفات العمولات	*26*	**(66,035)**	(72,780)
صافي إيرادات العمولات المحققة		**18,665**	36,763
إيرادات أخرى مرتبطة بأنشطة التأمين	*26*	**24,790**	9,983
مصروفات أخرى مرتبطة بأنشطة التأمين	*26*	**(19,673)**	(11,669)
صافي إيرادات/ (مصروفات) التأمين الأخرى		**5,117**	(1,686)
صافي إيرادات التأمين		**274,794**	221,736
صافي الاستثمارات والإيرادات الأخرى	*21*	**7,561**	15,314
إيرادات التمويل		**50,007**	51,316
المصروفات العمومية والإدارية	*22*	**(174,205)**	(145,966)
صافي أرباح السنة		**158,157**	142,400
الربحية الأساسية والمخفضة لكل سهم عادي (بالدرهم)	*23*	**0.42**	0.38

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 6.

بيان الدخل الشامل الموحد

كما في 31 ديسمبر 2011

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
صافي أرباح السنة	**158,157**	142,400
الإيرادات الشاملة الأخرى:		
أرباح بيع استثمارات من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**1,206**	-
تأثير التغير غير المحقق في القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(47,607)**	(25,495)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى	**(46,401)**	(25,495)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**111,756**	116,905
صافي أرباح السنة المنسوبة إلى:		
مساهمي الشركة	**158,157**	142,400
حصة غير مسيطرة	**-**	-
	158,157	142,400
إجمالي الإيرادات الشاملة المنسوبة إلى:		
مساهمي الشركة	**111,756**	116,905
حصة غير مسيطرة	**-**	-
	111,756	116,905

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 6.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	رأس المال ألف درهم	الاحتياطي القانوني ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات ألف درهم	الأرباح المحتجزة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2010	375,000	176,222	1,200,000	37,340	244,294	2,032,856
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة						
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	142,400	142,400
إيرادات شاملة أخرى للسنة:						
احتياطي إعادة التقييم المحول إلى الأرباح المحتجزة	-	-	-	(2,340)	2,340	-
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	(25,495)	-	(25,495)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(27,835)	2,340	(25,495)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	(27,835)	144,740	116,905
معاملات مع الملاك مسجلة مباشرةً ضمن حقوق الملكية						
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	11,278	-	-	(11,278)	-
توزيعات الأرباح المدفوعة	-	-	-	-	(93,750)	(93,750)
إجمالي المعاملات مع ملاك الشركة	-	11,278	-	-	(105,028)	(93,750)
مكافآة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	(4,600)	(4,600)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	**375,000**	**187,500**	**1,200,000**	**9,505**	**279,406**	**2,051,411**
الرصيد في 1 يناير 2011	**375,000**	**187,500**	**1,200,000**	**9,505**	**279,406**	**2,051,411**
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة						
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	158,157	158,157
إيرادات شاملة أخرى للسنة:						
احتياطي إعادة التقييم المحول إلى الأرباح المحتجزة	-	-	-	1,206	(1,206)	-
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	(47,607)	-	(47,607)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(46,401)	(1,206)	(47,607)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(46,401)	156,951	110,550
معاملات مع الملاك مسجلة مباشرةً ضمن حقوق الملكية						
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-
توزيعات الأرباح المدفوعة	-	-	-	-	(131,250)	(131,250)
إجمالي المعاملات مع ملاك الشركة	-	-	-	-	(131,250)	(131,250)
مكافآة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	(6,400)	(6,400)
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	**375,000**	**187,500**	**1,200,000**	**(36,896)**	**298,707**	**2,024,311**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 6.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2011

	إيضاح	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
صافي أرباح السنة		**158,157**	142,400
تعديلات لـ :			
مصروفات الاستهلاك	*13*	**7,757**	4,241
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		**(6,400)**	(4,600)
تحويل من احتياطي إعادة التقييم إلى حقوق الملكية		**-**	2,340
خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية		**14,665**	10,111
صافي النقص في إعادة تقييم عقارات استثمارية	*12*	**12,500**	23,300
خسائر غير محققة من استثمارات خلال الأرباح والخسائر		**3,840**	-
خسائر غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة		**-**	1,620
القيد العكسي للخصم		**(626)**	-
مخصص تعويضات نهاية خدمة المحمل		**3,726**	10,261
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**193,619**	189,673
التغير في موجودات عقود إعادة التأمين		**112,705**	93,449
التغير في الذمم المدينة التجارية والأخرى		**(220,146)**	(163,385)
التغير في مطلوبات عقود التأمين		**101,140**	(20,694)
التغير في الذمم الدائنة التجارية والأخرى		**33,372**	57,311
النقد الناتج من العمليات		**27,071**	(33,319)
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة		**(1,023)**	(9,703)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**219,667**	146,651
الأنشطة الاستثمارية			
استبعاد لاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة		**-**	23,208
استبعاد استثمارات		**179,586**	-
النقص/(الزيادة) في الودائع المصرفية		**30,412**	(22,450)
المتحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات		**68**	206
صافي التغير في الاستثمارات المتاحة للبيع		**-**	(100,012)
شراء استثمارات		**(216,368)**	-
استثمارات في ائتلاف مشترك		**-**	(2,186)
شراء ممتلكات ومعدات	*13*	**(7,999)**	(29,811)
التغير في العقارات الاستثمارية	*12*	**(62,193)**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(76,494)**	(131,045)
الأنشطة التمويلية			
التغير في قروض من مؤسسات مالية		**(36,730)**	36,730
توزيعات الأرباح المدفوعة		**(131,250)**	(93,750)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(167,980)**	(57,020)
صافي النقص في النقد وما يعادله		**(24,807)**	(41,414)
النقد وما يعادله في بداية السنة		**194,743**	236,157
النقد وما يعادله في نهاية السنة	*25*	**169,936**	194,743

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 28 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 6.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

إن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع. «الشركة» هي شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، بموجب القانون رقم (4) لسنة 1972 وتعديلاته بالقانون رقم (4) لسنة 1974، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله، والقانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته).

يتمثل نشاط المجموعة الرئيسي بمعاملات التأمين وإعادة التأمين من جميع الفئات.

إن عنوان المكتب المسجل للمجموعة هو شارع الشيخ خليفة، بناية أبوظبي الوطنية للتأمين، ص.ب. رقم 839 أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

2. أساس الإعداد

(أ) بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات قانون دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

(ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة
- العقارات الاستثمارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

إن الطرق المستخدمة في قياس القيم العادلة مبينة في الإيضاح 3 (ب) و 6.

(ج) العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهي العملة الرسمية للمجموعة. ما لم يذكر خلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالدرهم إلى أقرب ألف درهم.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات.

تتم بصورة دائمة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تعديل التقديرات وفي الفترات المستقبلية التي تتأثر بتلك التعديلات.

وبصورة محددة، فإن المعلومات حول المجالات الهامة التي تنطوي على عدم اليقين في التقديرات والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي يكون لها أكبر الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة يتم بيانها في الإيضاح 5.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بصورة متسقة على كل الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحدة

(أ) **أساس التوحيد**

(1) الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة بالشركات التي تخضع لسيطرة المجموعة. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى المجموعة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لشركة ما بحيث تحصل على منافع من أنشطتها. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة عليها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة باستخدام السياسات المحاسبية الموحدة للمعاملات المشابهة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على المجموعة وشركتها التابعة المملوكة لها بالكامل، شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (خدمات) ليمتد، المسجلة في المملكة المتحدة والتي لا تقوم بإجراء أي أعمال تأمين أو إعادة تأمين.

(2) الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة (الشركات المستثمر بها والمحتسبة وفقاً لحقوق الملكية)

إن الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة هي تلك الشركات التي تمتلك المجموعة سيطرة مشتركة على أنشطتها بموجب اتفاقية تعاقدية وتتطلب موافقة بالإجماع بخصوص القرارات المالية والتشغيلية الاستراتيجية.

يتم احتساب الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية (الشركات المستثمر بها وفقاً لحقوق الملكية) ويتم الإعتراف بها مبدئياً بالتكلفة. تشتمل البيانات المالية الموحدة على حصة المجموعة في إيرادات ومصروفات وحركات حقوق ملكية الشركات المستثمر بها المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية بعد إجراء التسويات اللازمة لجعل السياسات المحاسبية المتبعة من قبل تلك الشركات تتوافق مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المجموعة وذلك من تاريخ بدء السيطرة المشتركة وحتى تاريخ توقف تلك السيطرة المشتركة. عندما تزيد حصة المجموعة في الخسائر عن حصتها في المجموعة المستثمر بها والمحتسبة وفقاً لحقوق الملكية، يتم تقليل القيمة الدفترية لهذه الحصة (بما في ذلك أي استثمارات طويلة الأجل) إلى لا شيء ويتم إيقاف الاعتراف بمزيد من الخسائر فقط إلى الحد الذي يكون لدى المجموعة التزام أو قامت بإجراء دفعات نيابة عن الشركة المستثمر بها.

(3) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم حذف الأرصدة والمعاملات الداخلية بين شركات المجموعة بالإضافة إلى أية إيرادات ومصروفات غير محققة ناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. ويتم حذف الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية مقابل الاستثمار إلى مدى حصة المجموعة في المجموعة المعنية. ويتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس طريقة حذف الأرباح غير المحققة، ولكن إلى الحد الذي لا يوجد فيه دليل على انخفاض القيمة.

(ب) **الموجودات والمطلوبات المالية**

(1) الإعتراف

تقوم المجموعة بالإعتراف مبدئياً بالودائع وسندات الديون الصادرة في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الإعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية المنتظمة في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تتعهد فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم الإعتراف بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) مبدئياً في تاريخ المتاجرة التي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأداة. يتم مبدئياً قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة للأدوات غير المبينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، تكاليف المعاملات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ب) **الموجودات والمطلوبات المالية** *(تابع)*

(2) إيقاف الإعتراف

تقوم الشركة بإيقاف الإعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي حقوق الشركة التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عندما تقوم الشركة بالتنازل عن الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات المالية من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر وامتيازات ملكية هذه الموجودات المالية بصورة فعلية أو التي بموجبها لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر أو امتيازات الملكية بصورة جوهرية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. عند إيقاف الإعتراف بالأصل المالي، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والثمن المقبوض في:

(1) بيان الدخل في ما يتعلق بالأوراق المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(2) أو الإيرادات الشاملة الأخرى في ما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. عند إيقاف الإعتراف بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحويل أي احتياطي لإعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة.

وتقوم المجموعة بإيقاف الإعتراف بالمطلوبات المالية عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاؤها كما تقوم المجموعة بإيقاف الإعتراف ببعض الموجودات عندما تقوم بحذف الأرصدة الخاصة بالموجودات التي تعتبر غير قابلة للتحصيل.

(3) مصنفة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الديون كاستثمارات بالتكلفة المطفأة فقط عندما:

(1) يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

(2) تظهر الشروط التعاقدية للموجودات المالية في مواعيد محددة للتدفقات النقدية التي تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم احتساب الأدوات المالية التي يتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ومن ثم يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

(4) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

قامت المجموعة بتصنيف أسهم الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، حيث أن الاستثمارات غير محتفظ بها للبيع في المستقبل القريب.

يتم مبدئياً الاعتراف باستثمارت حقوق الملكية ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد. ويتم الاعتراف بكافة التغيرات في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

(5) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة التي تستحوذ عليها المجموعة بغرض بيعها في الأجل القريب، أو بغرض الاحتفاظ بها كجزء من محفظة استثمارية تتم إدارتها للحصول على أرباح منها في الأجل القريب.

يتم الإعتراف بالموجودات المحتفظ بها للمتاجرة مبدئياً ثم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد مع تكاليف المعاملات المحولة مباشرةً إلى بيان الدخل الموحد. يتم الإعتراف بكافة التغييرات في القيمة العادلة كجزء من صافي إيرادات المتاجرة ضمن بيان الدخل الموحد. لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة بعد الإعتراف المبدئي بها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ب) **الموجودات والمطلوبات المالية** *(تابع)*

(6) الموجودات المالية الأخرى

يتم قياس الموجودات المالية غير المشتقة الأخرى مثل النقد وما يعادله والودائع القانونية وذمم التأمين المدينة والذمم المدينة الأخرى بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً أي خسائر لانخفاض القيمة.

(7) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديها النية لتسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات في الوقت ذاته.

يتم بيان الإيرادات والمصروفات على أساس صافي المبلغ عندما تجيز المعايير المحاسبية ذلك. كما يتم بيان الأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة من المعاملات المماثلة على أساس صافي المبلغ.

(8) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة التي يتم بها قياس الموجودات أو المطلوبات المالية عند الإعتراف المبدئي، ناقصاً دفعات سداد المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية المعترف بها وقيمة الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

(9) قياس القيمة العادلة

يرتكز تحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية على سعر السوق المدرج أو عروض الأسعار المقدمة من التجار للأدوات المالية التي يتم المتاجرة فيها في أسواق نشطة. يتم اعتبار السوق على أنه نشط في حال كانت الأسعار المدرجة جاهزة ومتاحة وتمثل المعاملات الفعلية متكررة الحدوث بانتظام في السوق وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

بالنسبة للأدوات المالية التي لا تتم المتاجرة بها في سوق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة وفقاً للمعاملات الحديثة، وأسعار الوسطاء أو أساليب التقييم.

تشتمل أساليب التقييم على استخدام المعاملات الحديثة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية بين طرفين ذي معرفة راغبان في إجراء المعاملة (إذا كان متاحاً)، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى التي تكون مماثلة بصورة جوهرية، وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج أسعار عقود الخيارات. يقوم أسلوب التقييم المختار باستخدام مدخلات السوق إلى أقصى قدر ممكن، ويعتمد بقدر ضئيل على التقديرات المحددة للمجموعة، ويقوم بدمج جميع العوامل التي يشارك بها السوق ومن ثم يتم أخذها بالاعتبار عند تحديد السعر، ويتوافق مع الطرق الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية. تمثل المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم توقعات السوق وقياسات عوامل العائد عند المخاطر والكامنة في الأدوات المالية بصورة معقولة.

يتمثل أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الإعتراف المبدئي بسعر المعاملة، أي القيمة العادلة للثمن المدفوع أو المقبوض، ما لم تثبت القيمة العادلة لتلك الأداة بالمقارنة مع معاملات سوق أخرى حالية ملحوظة بنفس الأداة (أي بدون تعديل أو إعادة تجميع) أو وفقاً لأسلوب التقييم الذي تشتمل متغيراته على بيانات من أسواق ملحوظة فقط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ب) **الموجودات والمطلوبات المالية** *(تابع)*

(10) تحديد وقياس انخفاض القيمة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية المرحلة بالقيمة المطفأة. يعتبر أصل مالي ما أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي يشير إلى حدوث خسائر بعد الإعتراف المبدئي بهذا الأصل (الموجودات) وكان لحدث الخسارة هذا تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية لهذا الأصل (الموجودات) ويمكن تقديره بصورة موثوقة.

تأخذ المجموعة بالاعتبار الأدلة على انخفاض القيمة على كل من المستوى الفردي والتجميعي. يتم تقييم جميع الموجودات الهامة في حالتها الفردية مقابل انخفاض القيمة لكل منها على حدة. إن جميع الموجودات الهامة في حالتها الفردية والتي لم توجد منخفضة القيمة بصورة فردية يتم تقييمها بعد ذلك بصورة تجميعية مقابل أي انخفاض في القيمة يكون قد حدث ولكن لم يتم تحديده بعد.

يتم قياس خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد ويتم بيانها في حساب المخصص مقابل تلك الموجودات المالية. عندما يتسبب حدث لاحق في انخفاض خسائر انخفاض القيمة، يتم تسجيل قيد عكسي للانخفاض في خسائر القيمة ضمن بيان الدخل الموحد.

(11) أدوات مالية أخرى

تشتمل المطلوبات المالية الأخرى على المبالغ مستحقة الدفع في المستقبل إلى العملاء والوسطاء فيما يتعلق بعقود التأمين المصدرة من قبل المجموعة. يتم سداد الدفعات سنوياً في تاريخ بدء سريان العقد ما لم يتم التنازل عن العقد في ذلك التاريخ.

يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال خصم القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المال في ذلك الوقت لمطلوبات ذات متوسطات مدة مساوية.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(ج) **النقد وما يعادله**

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق والودائع المحتفظ بها عند الطلب لدى بنوك بفترات استحقاق أصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

(د) **الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر**

تتمثل هذه الاستثمارات بالموجودات المالية المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو المخصصة لذلك عند الاعتراف المبدئي. ويتم الاعتراف بهذه الاستثمارات مبدئياً وكذلك يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع تكاليف المعاملة المرحلة بصورة مباشرة إلى بيان الدخل الموحد. يتم إدراج كافة الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة ضمن صافي إيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى.

(هـ) **الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى**

في ما يتعلق بأسهم حقوق الملكية التي يتم الاحتفاظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة في الإيرادات الشاملة الأخرى، عند إيقاف الاعتراف، يتم مباشرةً تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المحتجزة، في ما يتعلق بأي فروق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية، يتم ترحيلها إلى حقوق الملكية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

في ما يتعلق بهذه الموجودات المالية، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات في بيان الدخل الشامل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(و) **عقود التأمين**

(1) التصنيف

تصدر المجموعة عقوداً يتم بموجبها إما تحويل مخاطر التأمين أو كلا من مخاطر التأمين والمخاطر المالية. لا تصدر المجموعة عقوداً يتم بموجبها تحويل المخاطر المالية فقط.

يتم تصنيف العقود التي تقبل المجموعة بموجبها مخاطر التأمين الهامة من طرف آخر (حامل وثيقة التأمين) من خلال الموافقة على تعويض حامل وثيقة التأمين في حال وقوع حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المؤمن ضده) من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على حامل وثيقة التأمين كعقود تأمين. وتكون مخاطر التأمين هامة إذا ترتب على الحدث المؤمن ضده سداد المجموعة لتعويضات إضافية هامة نتيجة وقوع الحدث المؤمن ضده مقارنة بعدم وقوعه.

يمكن أن تقوم عقود التأمين أيضاً بتحويل بعض المخاطر المالية. وتتمثل المخاطر المالية بالمخاطر الناتجة عن التغير المستقبلي المحتمل في واحد أو أكثر من معدلات الفائدة المحددة أو أسعار الأوراق المالية أو أسعار السلع أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي تغير آخر، على ألا يكون التغير، في حالة التغير غير المالي، متعلق بأحد أطراف العقد.

عند تصنيف العقد كعقد تأمين يظل مصنفاً كعقد تأمين حتى يتم الوفاء بكافة الحقوق والالتزامات أو انتهاؤها.

(2) الاعتراف والقياس

أقساط التأمين

يعكس إجمالي الأقساط المكتتبة الأعمال التي بدأت خلال السنة ولا يتضمن أية رسوم أو مبالغ أخرى تم تحصيلها مع الأقساط أو احتسابها بناء عليها. ويتم الاعتراف بهذه الأقساط عند إتمام أعمال التأمين وإصدار وثائق التأمين.

يتم الاعتراف بالجزء المكتسب من الأقساط كإيرادات. ويتم اكتساب الأقساط اعتباراً من تاريخ تضمين المخاطر على مدى فترة التعويض باستخدام الأساس المبين أدناه:

مخصص الأقساط غير المكتسبة

يتم احتساب الأقساط غير المكتسبة من خلال نماذج حسابية لتوزيع الأقساط المكتتبة بصورة متساوية على فترات التغطية وهي تساوي أو تزيد عن الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون شركات التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(3) مطالبات التعويض

تشتمل المطالبات المتكبدة على التسويات وتكاليف التعامل الداخلية والخارجية للمطالبات المدفوعة والتغيرات في مخصصات المطالبات قيد التسوية الناتجة عن الأحداث التي تقع خلال الفترة المالية. وحسبما يكون مناسباً، يتم خصم تعويضات الإنقاذ والمبالغ المستردة المتعلقة بها.

تشتمل المطالبات قيد التسوية على المخصصات التي يتم رصدها وفقاً لتقديرات المجموعة للتكلفة النهائية لتسوية كافة التعويضات المتكبدة ولكن لم يتم دفعها كما في تاريخ التقرير سواء تلك التي تم الإبلاغ عنها أم لم يتم الإبلاغ عنها، بالإضافة إلى مصروفات التعامل مع المطالبات الداخلية والخارجية ويخصم منها تعويضات الانقاذ المتوقعة والمبالغ المستردة الأخرى. يتم تقييم المطالبات قيد التسوية من خلال مراجعة المطالبات المبلغ عنها بصورة فردية. لا يتم خصم مخصص المطالبات قيد التسوية. يتم إظهار التعديلات على مخصصات المطالبات المكونة في فترات سابقة في البيانات المالية للفترة التي تمت فيها التعديلات. كما تتم مراجعة الطرق المستخدمة والتقديرات الموضوعة بصورة منتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(و) **عقود التأمين** *(تابع)*

(4) المخصص للعجز في أقساط التأمين/اختبار كفاية الالتزامات

يتم رصد مخصص للعجز في أقساط التأمين الناتج عن عقود التأمينات عندما تزيد القيمة المتوقعة للتعويضات والمصروفات المنسوبة للفترات غير المنتهية لوثائق التأمين السارية في بيان المركز المالي الموحد عن مخصص الأقساط غير المكتسبة والتزامات المطالبات المسجلة المتعلقة بهذه الوثائق. ويتم احتساب مخصص العجز في أقساط التأمين استناداً على فئات الأعمال التي يتم إدراتها معاً، مع الأخذ بالاعتبار عائد الاستثمار المستقبلي للاستثمارات المحتفظ بها لاسترداد الأقساط غير المكتسبة ومخصصات التعويضات.

(5) إعادة التأمين

تقوم المجموعة بالتنازل عن إعادة التأمين في سياق أعمالها الاعتيادية بغرض الحد من صافي خسائرها المتوقعة من خلال المخاطر المتنوعة التي تتعرض لها. يتم عرض الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الناتجة عن عقود إعادة التأمين المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الناتجة عن عقود التأمين ذات الصلة حيث أن ترتيبات إعادة التأمين لا تعفي المجموعة من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي وثائق التأمين.

يتم احتساب المبالغ المستحقة إلى ومن شركات إعادة التأمين بطريقة تتوافق مع وثائق التأمين ووفقاً لعقود إعادة التأمين ذات الصلة. يتم تأجيل أقساط إعادة التأمين ويتم بيانها كمصروفات باستخدام نفس الأساس المستخدم لاحتساب احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة لوثائق التأمين ذات الصلة. هذا ويتم إدراج الجزء المؤجل من أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها ضمن موجودات إعادة التأمين.

يتم تقييم موجودات إعادة التأمين لمعرفة ما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض القيمة في تاريخ كل بيانات المركز المالي. وتعتبر تلك الموجودات أنها قد تعرضت لانخفاض القيمة في حال وجود دليل موضوعي. نتيجة لحدث وقع بعد الاعتراف المبدئي بها، على أن المجموعة قد لا تتمكن من استرداد كافة المبالغ المستحقة لها ويكون لهذا الحدث تأثير يمكن قياسه بطريقة موثوقة على المبالغ التي سوف تستلمها المجموعة من شركات إعاة التأمين. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة موجودات إعادة التأمين ضمن بيان الدخل في الفترة التي يتم فيها تكبد هذه الخسائر.

يتم الاعتراف بعمولات الأرباح المتعلقة بعقود إعادة التأمين على أساس الاستحقاق ويتم الاعتراف بعمولات إعادة التأمين عند تأسيس الحق في الحصول عليها.

(6) تكلفة الاستحواذ المؤجلة

فيما يتعلق بعقود التأمينات العامة، تمثل موجودات تكلفة الاستحواذ المؤجلة النسبة من تكلفة الاستحواذ التي تساوي النسبة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة غير المكتسبة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(7) ذمم التأمين المدينة والدائنة

تمثل المبالغ المستحقة من وإلى حاملي وثائق التأمين ووكلاء التأمين وشركات إعادة التأمين الأدوات المالية ويتم إدراجها في ذمم التأمين المدينة والدائنة وليس في مخصصات عقود التأمين أو موجودات إعادة التأمين.

(8) مطالبات عقود التأمين

يتم أداء التزامات عقود التأمين الخاصة بالتعويضات قيد التسوية لكافة التعويضات المعلنة لدى المجموعة التى لم يتم سدادها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، بالإضافة إلى التعويضات المتكبدة التى لم يتم الإفصاح عنها. تشتمل أقساط التأمين غير المكتسبة المدرجة ضمن مطالبات عقود التأمين على النسبة المقدرة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة المتعلقة بفترات التأمين اللاحقة لتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب هذا المخصص من خلال نماذج حسابية لتوزيع الأقساط المكتتبة بصورة متساوية على فترات التغطية وهي تساوي أو تزيد عن الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون شركات التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم تصنيف نسبة شركات إعادة التأمين الخاصة بالتعويضات قيد التسوية المبينة أعلاه، والتعويضات المتكبدة التي لم يتم الإفصاح عنها والأقساط غير المكتسبة كموجودات عقود إعادة التأمين ضمن البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ز) الممتلكات والمعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم قياس كافة بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تشتمل التكاليف على المصروفات المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات. يتم رسملة البرامج المشتراه التى تمثل جزءاً من المعدات ذات الصلة كجزء من المعدات. وتشتمل تكلفة الموجودات المشيدة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى وضع الموجودات في الحالة التشغيلية المناسبة للاستخدام المزمع لها، بالإضافة إلى تكاليف تفكيك وإزالة بنود الموجودات المعنية وإعادة الموقع الذي تقع عليه تلك الموجودات إلى وضعه الأصلي.

(2) التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أجزاء أحد بنود الممتلكات أو المعدات ضمن القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الجزء إلى المجموعة وكان بالإمكان قياس تكلفته بصورة موثوقة. يتم إيقاف الاعتراف بالقيمة المرحلة للجزء المستبدل. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الموحد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات، ويتم الاعتراف بها صافية ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في بيان الدخل الموحد.

(3) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية الاقتصادية المتبقية للممتلكات والمعدات. لا يتم تحميل استهلاك على أراضي التملك أو الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية الإقتصادية للموجودات، بدءاً من تاريخ الاستحواذ، عن الفترة الحالية وفترات المقارنة:

	العمر الإنتاجي
المباني	15 سنة
الأثاث والتجهيزات	5 سنوات
المعدات المكتبية	5 سنوات
السيارات	5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير.

(4) انخفاض القيمة

يتم مراجعة القيم الدفترية بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هنالك أي مؤشر يفيد بتعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد أو وحدته المنتجة للنقد بقيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة، أيهما أكبر، ناقصاً تكاليف البيع. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتهم الحالية، وذلك باستخدام معدلات الخصم التي تعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المال في ذلك الوقت والمخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد إلى المدى الذي تزيد فيه القيم الدفترية عن القيم القابلة للاسترداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ح) العقارات الاستثمارية

تتمثل العقارات الاستثمارية بالعقارات المحتفظ بها إما بغرض الحصول على إيرادات إيجارية أو لزيادة رأس المال أو كلاهما، وليس بغرض البيع في سياق الأعمال الاعتيادية، أو الاستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع أو تقديم الخدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة مع الوضع بالاعتبار أية تغيرات فيها تم الاعتراف بها ضمن الإيرادات التشغيلية في بيان الدخل الموحد.

عند تغيير الاستخدام المزعم لأحد العقارات ويتم إعادة تصنيفه كممتلكات ومعدات، في هذه الحالة يتم بيان قيمته العادلة بتاريخ إعادة التصنيف بتكلفته عند الاحتساب لاحقاً.

تم بيان العقارات الاستثمارية المحتفظ بها من قبل المجموعة في الإيضاح 12.

(ط) الإيرادات بخلاف إيرادات التأمين

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المقبوض أو المستحق القبض في سياق الأعمال الاعتيادية.

إيرادات الإيجار

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار ذو الصلة، ويتم بيانه صافياً من الاستهلاك أو المصروفات الأخرى.

إيرادات الفائدة

تستحق إيرادات الفائدة على أساس التناسب الزمني، وذلك من خلال الرجوع إلى المبالغ الأصلية القائمة وسعر الفائدة الفعلي المطبق.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يتم ثبوت الحق في الحصول على توزيعات الأرباح عادة ما يكون في التاريخ الذي يسبق توزيعات الأرباح الخاصة بسندات الملكية.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات المستلمة أو مستحقة القبض التي لا تلزم المجموعة بأداء خدمات أخرى كإيرادات للمجموعة في التاريخ الفعلي لبدء وثائق التأمين ذات الصلة أو تجديدها.

الأرباح المحققة وغير المحققة

إن صافي أرباح/ خسائر الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تم بيانها في الإيضاح 3(د) و 3(هـ).

(ي) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والتي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية، إلى درهم الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. وتتم معالجة أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة ضمن بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(ك) دفعات الإيجار

يتم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود تأجير تشغيلية ضمن الأرباح أو الخسائر على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار. ويتم الاعتراف بالعلاوات الإيجارية المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات عقد التأجير على مدى فترة العقد. يتم تجديد كافة عقود التأجير التشغيلية الخاصة بالشركة بصورة سنوية.

(ل) الموجودات المؤجرة

يتم تصنيف عقود الإيجار التى تحتفظ بموجبها المجموعة بكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالملكية كعقود إيجار تمويلية. عند الاعتراف المبدئي، يتم قياس الموجودات المؤجرة بالقيمة التي تساوي قيمتها العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. يتم فصل مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة المحمل على عقد الإيجار بغرض تحديد تكلفة التمويل، التي تم تحميلها مقابل الإيرادات على مدى مدة فترة الإيجار، ودفعات رأس المال التي تخفض التزامات المؤجر. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب الأصل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على هذا الأصل.

تتدخل المجموعة في عقود إيجار تشغيلية لعقاراتها الاستثمارية. يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من هذه العقود التشغيلية على أقساط متساوية على مدة عقد الإيجار ذو الصلة.

(م) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي سواء كان قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. عندما يكون تأثير قيمة المال في ذلك الوقت هاماً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة، والذي يعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المال في ذلك الوقت، وحيثما يكون مناسباً، المخاطر المتعلقة بهذه الالتزامات.

(ن) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

العمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة:

خطة المكافآت المحددة

يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسة المجموعة التي تتماشى مع متطلبات قانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة المطبقة على فترات الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

لم يتم إجراء تقييم اكتواري لمكافآت نهاية الخدمة والتعويضات الأخرى للموظفين، حيث تتوقع الإدارة أن صافي تأثير معدل الخصم ومستوى التعويضات الرواتب المستقبلية على القيمة الحالية لالتزامات التعويضات لن يكون جوهرياً.

خطة المساهمات المحددة

تقوم المجموعة بسداد التزاماتها الخاصة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق الضمان الاجتماعي والتقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً للقانون الاتحادي رقم 7 لعام 1999 بدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بالتقاعد والضمان الاجتماعي.

العمليات الخارجية:

تقوم المجموعة برصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الخارجيين وفقاً للتشريعات المطبقة في تلك الدولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

3. السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

(س) تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لتفسير وزارة الاقتصاد والتجارة للبند 118 من القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته). يتم التعامل مع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة كتخصيص من حقوق الملكية .

(ع) توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بمساهمات توزيعات الأرباح إلى مساهمي المجموعة كمطلوبات ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفترة التي تم فيها إعتماد توزيعات الأرباح من قبل مساهميها.

(ف) ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى مساهمي المجموعة العاديين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

(ص) التقارير حول القطاعات

يتمثل القطاع التشغيلي بأحد عناصر المجموعة التي تزاول أنشطة تجارية والذي يمكن من خلاله أن تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي مكون أخر من مكونات المجموعة. وتتم مراجعة النتائج التشغيلية لكافة القطاعات التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة إدارة المجموعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه، والذي تتوفر معلومات مالية بشأنه في الإيضاح رقم 26.

(ق) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها حتى الآن

فيما يلي عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تفعيلها حتى الآن للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1: عرض البيانات المالية – 1 يوليو 2012
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 27: البيانات المالية المنفصلة – 1 يناير 2013
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 28: الاستثمار في شركات زميلة وائتلافات مشتركة – 1 يناير 2013
- المعيار رقم 7 من معايير التقارير المالية الدولية: إفصاحات الأدوات المالية – 1 يوليو 2011
- المعيار رقم 10 من معايير التقارير المالية الدولية: البيانات المالية الموحدة – 1 يناير 2013
- المعيار رقم 11 من معايير التقارير المالية الدولية: الترتيبات المشتركة – 1 يناير 2013
- المعيار رقم 12 من معايير التقارير المالية الدولية: الإفصاح عن حصة في منشآت أخرى – 1 يناير 2013
- المعيار رقم 13 من معايير التقارير المالية الدولية: قياسات القيمة العادلة – 1 يناير 2013

لن يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة تأثير هام على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر

يلخص هذا الجزء المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وطريقة إدارة المجموعة لها.

(أ) **مقدمة ونظرة عامة**

(1) **الإطار العام**

إن الهدف الأساسي من إطار إدارة المخاطر والإدارة المالية للمجموعة هو حماية مساهمي المجموعة من التعرض لأحداث تعوق تحقيق أهداف الأداء المالي الموضوعة بصورة مستمرة. تدرك الإدارة الأهمية البالغة لتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر.

(2) **إطار إدارة رأس المال**

لدى المجموعة إطار عام لإدارة المخاطر الداخلية يتم من خلاله تحديد المخاطر التي تتعرض لها أي من وحدات الأعمال أو التي تتعرض لها المجموعة بصورة عامة بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير تلك المخاطر على رأس المال الاقتصادي. تشير تقديرات هذه السياسة الداخلية إلى حجم رأس المال المطلوب لتقليل مخاطر الإفلاس إلى مستوى محدد ذو مخاطر قليلة، يطبق في عدد من الاختبارات (المالية وغير المالية) على الوضع الرأسمالي للأعمال.

(3) **الإطار التنظيمي**

تعنى الجهات التنظيمية بصورة أساسية بحماية حقوق حاملي وثائق التأمين والمساهمين ومراقبتها عن كثب وذلك لضمان أن المجموعة تدير الأمور بشكل يرضي مصالحهم. في الوقت ذاته، تعنى الجهات التنظيمية أيضاً بضمان احتفاظ المجموعة بمركز مالي مناسب يمكنها من الوفاء بالالتزامات غير المتوقعة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

تخضع عمليات المجموعة إلى المتطلبات التنظيمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. لا تتطلب هذه اللوائح اعتماد الأنشطة ومراقبتها فقط ولكنها تفرض أيضاً بعض الأحكام الملزمة (مثل احتياطي أقساط التأمين غير المكتسبة) للحد من مخاطر التخلف عن السداد والعجز عن السداد من جانب شركات التأمين وذلك للوفاء بالالتزامات غير المتوقعة عند حدوثها.

(ب) **مخاطر التأمين**

تقبل المجموعة مخاطر التأمين من خلال عقود التأمين المكتتبة. إن المجموعة معرضة لمخاطر عدم اليقين فيما يتعلق بتوقيت وتكرار وخطورة المطالبات بموجب هذه العقود.

تقوم المجموعة بالتأمين على الأنواع التالية من عقود التأمينات العامة:

- التأمين على جسم السفن
- التأمين على الشحن البحري
- التأمين الجوي
- التأمين الهندسي
- التأمين على المطلوبات
- التأمين على الممتلكات
- التأمين ضد الحوادث
- التأمين على الحياة الجماعي
- التأمين على السيارات
- التأمين الصحي

إن العنصرين الرئيسيين لسياسة المجموعة فيما يتعلق بإدارة مخاطر التأمين هما استراتيجية التأمين واستراتيجية إعادة التأمين كما هو مبين أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ب) **مخاطر التأمين** *(تابع)*

استراتيجية التأمين

إن الهدف من استراتيجية التأمين التي تتبعها المجموعة هو تكوين محافظ متوازنة مرتكزة على عدد كبير من المخاطر المماثلة. ويؤدي هذا الأمر إلى تقليل تقلبات نتائج هذه المحافظ. يتم وضع استراتيجية تأمين من قبل المجموعة تحدد فئات الأعمال التي يتم التأمين عليها والدول التي يتم فيها التأمين على الأعمال والقطاعات التي تكون فيها المجموعة مستعدة لتقديم خدمات التأمين. تنقل هذه الاستراتيجية إلى موظفي التأمين في وحدات الأعمال المختلفة من خلال سلطات التأمين التي تقوم بوضع الحدود التي تتم بموجبها أعمال التأمين وفقاً لحجم وفئة الأعمال والدولة التي تتم فيها الأعمال وقطاع الأعمال وذلك بهدف ضمان انتقاء المخاطر المناسبة ضمن المحفظة. تبرم كافة عقود التأمينات العامة، باستثناء عقود التأمين البحرية، لمدة سنة ويحق لشركات التأمين رفض التجديد أو تغيير شروط وبنود العقد عند التجديد.

يمثل خيار التأمين الصحي جزءاً من إجراءات التأمين لدى المجموعة والتي يتم بموجبها تحميل أقساط التأمين لتعكس الحالة الصحية للمتقدم بطلب التأمين والخلفية الصحية عن عائلته. وترتكز الأسعار على الافتراضات مثل افتراضات الوفاة والحياة والتي تستند على الخبرة السابقة والتوجهات الحالية. تخضع العقود التي تنطوي على مخاطر محددة وضمانات لاختبار لتحديد إمكانية تحقيق أرباح وفقاً للإجراءات الموضوعة مسبقاً قبل اعتمادها.

تتم مراجعة المنتجات من قبل وحدات الأعمال بصورة سنوية للتأكد أن افتراضات التسعير مناسبة. ويتم إجراء تحليل لتغيرات الإيرادات والمطلوبات لمعرفة ما هو مصدر توقع أي تغير مؤثر في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة. ويؤكد هذا التحليل مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة في التأمين والتسعير.

شكلت المجموعة عدداً من اللجان الرقابية التي تقوم بمتابعة جميع المعطيات المتعلقة بالمخاطر واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر بصورة عامة.

استراتيجية إعادة التأمين

تتضمن ترتيبات إعادة التأمين التغطية الزائدة وتغطية الكوارث. تقوم المجموعة بإعادة التأمين على جزء من مخاطر التأمين التي تقوم بالتأمين عليها وذلك بهدف مراقبة تعرضها للخسارة وحماية الموارد الرأسمالية.

يتضمن إعادة التأمين المتنازل عنه مخاطر الائتمان، كما هي مبينة في الايضاح الخاص بإدارة المخاطر المالية. يوجد لدى المجموعة قسم إعادة التأمين يتولى مسؤولية وضع الحد الأدنى لمعايير الضمان المتعلقة بأعمال إعادة التأمين المقبولة بالإضافة إلى متابعة شراء إعادة التأمين من قبل وحدات الأعمال طبقاً لتلك المعايير. ويقوم هذا القسم أيضاً بمتابعة تطور سير برنامج إعادة التأمين ومدى كفايته بصورة مستمرة.

تقوم شركات التأمين بشراء مجموعة من عقود إعادة التأمين الموازية وغير الموازية لتخفيض صافي تعرض المجموعة لأي حدث. علاوة على ذلك، يجوز لموظفي التأمين شراء عقود إعادة تأمين اختيارية في ظل بعض الظروف المحددة. وتخضع عملية شراء ترتيبات إعادة التأمين الاختيارية إلى الموافقة المسبقة من القسم المعني وتتم مراقبة إجمالي نفقات إعادة التأمين الاختياري بصورة منتظمة من قبل قسم إعادة التأمين.

تم أدناه تحليل معدلات الخسائر المقدرة وفق فئة الأعمال للسنة الحالية والسنة السابقة:

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010	
نوع المخاطر	**نسبة إجمالي الخسائر**	**نسبة صافي الخسائر**	نسبة إجمالي الخسائر	نسبة صافي الخسائر
المتعلقة بالسيارات	**%65.2**	**%65.7**	%74.1	%75.4
غير متعلقة بالسيارات	**%39.8**	**%78.8**	%37.3	%70.2

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ب) **مخاطر التأمين** *(تابع)*

عملية تطوير المطالبات

يعكس الجدول التالي المطالبات الفعلية (وفقاً لتقديرات نهاية السنة بما في ذلك المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها) مقارنة بالتقديرات السابقة للخمسة سنوات السابقة على أساس سنة وقوع حادث بالنسبة للسيارة، وعلى أساس السنة المالية بالنسبة لغير السيارات.

المطالبات المتعلقة بالسيارات (إجمالي):

	2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	2009 ألف درهم	2010 ألف درهم	2011 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في نهاية سنة التقرير	488,293	164,941	143,796	104,257	147,304	1,048,591
سنة واحدة لاحقاً	564,940	198,661	219,749	134,288	-	1,117,638
سنتين لاحقاً	573,524	210,448	215,962	-	-	999,934
ثلاثة سنوات لاحقاً	569,122	210,597	-	-	-	779,719
أربع سنوات لاحقاً	569,733	-	-	-	-	569,733
التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة	569,733	210,597	215,962	134,288	147,304	1,277,884
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه	(571,042)	(211,715)	(219,229)	(122,517)	(139,259)	(1,263,762)
المطلوبات المعترف بها ضمن بيان المركز المالي الموحد	**(1,309)**	**(1,118)**	**(3,267)**	**11,771**	**8,045**	**14,122**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ب) **مخاطر التأمين** *(تابع)*

عملية تطوير المطالبات (تابع)

المطالبات الغير متعلقة بالسيارات (إجمالي):

	2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	2009 ألف درهم	2010 ألف درهم	2011 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في نهاية سنة التقرير	1,155,868	214,862	211,441	141,377	110,879	1,834,427
سنة واحدة لاحقاً	1,533,834	383,425	490,778	593,742	-	3,001,779
سنتين لاحقاً	1,675,465	385,243	586,324	-	-	2,647,032
ثلاثة سنوات لاحقاً	1,657,499	379,137	-	-	-	2,036,636
أربع سنوات لاحقاً	1,522,942	-	-	-	-	1,522,942
التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة	1,522,942	379,137	586,324	593,742	110,879	3,193,024
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه	(1,439,142)	(355,339)	(555,359)	(545,383)	(49,918)	(2,945,141)
المطلوبات المعترف بها ضمن بيان المركز المالي الموحد	**83,800**	**23,798**	**30,965**	**48,359**	**60,961**	**247,883**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ب) **مخاطر التأمين** *(تابع)*

حساسية اكتتاب الأرباح والخسائر

ظلت المساهمات الخاصة بعمليات التأمين إلى صافي أرباح المجموعة عند 100% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (2010 - 100%) ولا تتوقع المجموعة أي تغيرات سلبية في مساهمات أرباح التأمين وذلك للأسباب التالية:

يبلغ المستوى العام في الاحتفاظ بالمخاطر لدى المجموعة نسبة 55% (2010 - 41%) ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مستويات الاحتفاظ المنخفضة في مجالات التأمين الهندسي والتأمين ضد الحرائق والحوادث. ومع ذلك، بالنسبة لمجالات العمل الأخرى، فإنه يتم تغطية المجموعة على نحو ملائم من خلال فائض برامج إعادة تأمين الخسائر للوقاية من أي آثار مالية جسيمة.

لدى المجموعة صافي إيرادات عمولات تقدر بنسبة 7% (2010 - 17%) من صافي إيرادات الاكتتاب في الغالب من إيداعات إعادة التأمين التي لا تزال مصدراً كافياً للدخل.

تركزات مخاطر التأمين

تدخل المجموعة، مثل شركات التأمين الأخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية في اتفاقات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين، وذلك بغرض التقليل من التعرضات للمخاطر المالية الناتجة عن مطالبات التأمين الكبرى.

تقوم المجموعة بغرض تقليل تعرضها لخسائر كبيرة نتيجة عجز شركات إعادة التامين، بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التامين، ومراقبة تركزات مخاطر الائتمان الناتجة عن المناطق الجغرافية المشابهة، أو الأنشطة أو السمات الاقتصادية لشركات إعادة التأمين. لا تعفي عقود إعادة التأمين المتنازل عنها المجموعة من التزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين. تبقى المجموعة مسؤولة تجاه حاملي وثائق التأمين عن الجزء المعاد تأمينه إلى الحد الذي تكون عنده أي شركة إعادة التأمين غير قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقيات إعادة التأمين.

في ما يلي تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر 2011:

	البحري والطيران		غير البحري		إجمالي المبلغ المؤمن عليه	
	إجمالي	صافي	إجمالي	صافي	إجمالي	صافي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	**162,800,387**	**8,414,729**	**289,585,729**	**67,386,941**	**452,386,116**	**75,801,670**
دول مجلس التعاون الخليجي	**15,565,319**	**203,673**	**18,039,260**	**3,625,119**	**33,604,579**	**3,828,792**
دول أخرى	**23,322,321**	**106,379**	**12,303,736**	**1,829,167**	**35,626,057**	**1,935,546**
	201,688,027	**8,724,781**	**319,928,725**	**72,841,227**	**521,616,752**	**81,566,008**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ب) **مخاطر التأمين** *(تابع)*

تركزات مخاطر التأمين (تابع)

في ما يلي تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر 2010:

	البحري والطيران		غير البحري		إجمالي المبلغ المؤمن عليه	
	إجمالي	صافي	إجمالي	صافي	إجمالي	صافي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	158,107,277	3,333,850	224,773,635	43,587,198	382,880,912	46,921,048
دول مجلس التعاون الخليجي	12,195,174	234,310	11,080,648	417,239	23,275,822	651,549
دول أخرى	4,398,327	109,768	11,087,678	777,515	15,486,005	887,283
	174,700,778	3,677,928	246,941,961	44,781,952	421,642,739	48,459,880

(ج) **المخاطر المالية**

إن المجموعة معرضة للمخاطر التالية جراء استخدامها للأدوات المالية:

(1) مخاطر الائتمان

(2) مخاطر السيولة

(3) مخاطر السوق

(4) المخاطر التشغيلية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر المبينة أعلاه ويصف أهداف المجموعة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها في قياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المجموعة لرأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ج) **المخاطر المالية** *(تابع)*

(1) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر يتسبب أحد أطراف أداة مالية ما في خسائر مالية للطرف الأخر من خلال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

تم وضع سياسة لمخاطر الائتمان توضح تقييم وتحديد ما يمثل مخاطر ائتمانية للمجموعة كما تم وضع سياسات وإجراءات للحد من تعرضات المجموعة لمخاطر الائتمان:

أقصى تعرض:

	2011 أألف درهم	2010 ألف درهم
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**152,499**	105,282
وديعة قانونية	**10,000**	10,000
موجودات عقود إعادة التأمين	**556,777**	669,482
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**823,612**	629,718
نقد وأرصدة لدى البنك	**1,156,757**	1,211,976
أقصى تعرض	**2,699,645**	2,626,458

تتم متابعة مدى الالتزام بهذه السياسة ويتم مراجعة التعرضات بشكل دوري من أجل التعرف على مدى التغيرات في بيئة المخاطر.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المجموعة، يتمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة بالقيمة الدفترية كما هي مبينة في البيانات المالية الموحدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

يتم إيداع إعادة التأمين لدى شركات إعادة تأمين معتمدة من قبل الإدارة حيث أنها تكون بصورة عامة شركات دولية ذات سمعة جيدة.

للحد من تعرض المجموعة لخسائر جسيمة نتيجة تعسر شركات إعادة التأمين، تقوم المجموعة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين المعنية ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان الناتجة عن المناطق الجغرافية أو الأنشطة المماثلة أو السمات الاقتصادية لشركات إعادة التأمين.

إدارة مخاطر الائتمان

اعتمدت المجموعة سياسة التعامل فقط مع الأطراف المقابلة ذوي الجدارة الائتمانية، كوسيلة للتخفيف من مخاطر الخسارة المالية الناجمة عن التأخر عن السداد. يتم بصفة مستمرة مراقبة تعرضات المجموعة للمخاطر والتصنيفات الائتمانية لأطرافها المقابلة. ويتم توزيع القيمة الإجمالية للمعاملات المبرمة بين الأطراف المقابلة المعتمدة. يتم التحكم في المخاطر الائتمانية من خلال الحدود الموضوعة للأطراف المقابلة، والتي يتم مراجعتها وإعتمادها من قبل الإدارة سنويا.

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمبالغ السائلة لدى البنوك محدودة حيث أن الأطراف المقابلة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي وفقاً للتحديد الذي تم من قبل وكالات تصنيف ائتماني عالمية أو بنوك محلية ذات سمعة حسنة يتم مراقبتها عن كثب من قبل الجهة التنظيمية.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة في البيانات المالية الموحدة، والتي تكون صافية من خسائر انخفاض القيمة، أقصى قدر من التعرض لمخاطر الائتمان لهذه المستحقات والمبالغ السائلة.

تقوم الإدارة بتاريخ كل تقرير بتقييم الجدارة الائتمانية لشركات إعادة التأمين وتحديث استراتيجية شراء إعادة التأمين، والتأكد من المخصصات المناسبة لانخفاض القيمة، إذا لزم الأمر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ج) **المخاطر المالية** *(تابع)*

(2) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بمخاطر مواجهة المجموعة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تتم مراقبة متطلبات السيولة بصورة يومية و قوم الإدارة بالتأكد من توفر مبالغ كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

إدارة مخاطر السيولة

تقع مسؤولية إدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة، والذي قام بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالتمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل ومتطلبات إدارة السيولة لدى المجموعة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطات كافية من خلال المراقبة المستمرة وتوقع التدفقات النقدية الفعلية ومطابقة بيانات الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية.

يتضمن الجدول أدناه تفاصيل المطلوبات المالية لدى المجموعة من خلال بيان الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة بناءً على الترتيبات التعاقدية للسداد. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية بناءً على الفترة المتبقية في تاريخ التقرير إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. يتم مراقبة بيان الاستحقاق من قبل الإدارة لضمان الاحتفاظ بالسيولة الكافية.

	التدفقات النقدية التعاقدية للخارج			
	القيمة الدفترية ألف درهم	**القيمة الاسمية ألف درهم**	**من 0 إلى 180 يوم ألف درهم**	**من 181 إلى 365 يوم ألف درهم**
المطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2011				
مطلوبات عقود التأمين	**262,006**	**(262,006)**	**-**	**(262,006)**
الذمم الدائنة التجارية والأخرى	**413,274**	**(413,274)**	**(413,274)**	**-**
الإجمالي	**675,280**	**(675,280)**	**(413,274)**	**(262,006)**
المطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2010				
مطلوبات عقود التأمين	380,540	(380,540)	-	(380,540)
قروض من مؤسسات مالية	36,730	(36,730)	-	(36,730)
الذمم الدائنة التجارية والأخرى	358,472	(358,472)	(358,472)	-
الإجمالي	775,742	(775,742)	(358,472)	(417,270)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ج) **المخاطر المالية** *(تابع)*

(3) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بالمخاطر التي قد تنتج من تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كانت تلك التغيرات نتيجة لعوامل متعلقة بأداة التأمين بعينها أو المصدر أو عوامل أخرى تؤثر على كافة الأوراق المالية التي يتم المتاجرة بها في السوق. تقوم المجموعة بالحد من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة ومن خلال المراقبة المستمرة للتطورات في الأسواق المحلية للأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بصورة نشطة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحركات السوق، ويشمل ذلك إجراء تحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركات المستثمر بها.

إدارة مخاطر السوق

إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار السوق فيما يتعلق بالاستثمارات المدرجة والعقارات الاستثمارية.

تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق من المحافظ التجارية وغير التجارية. تشتمل المحافظ التجارية على الأوضاع الناشئة عن تحركات السوق والمواقف المتخذة بشأن الملكية، جنباً إلى جنب مع الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

تقوم المجموعة بالحد من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة والمتابعة المستمرة لتطورات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمتابعة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأسهم وحركات السوق، بما في ذلك تحليل الأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس إمكانية التأثير السلبي للتغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر بشكل أساسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة عن طريق مطابقة بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات.

تم إعادة تسعير جزء كبير من موجودات ومطلوبات المجموعة في خلال سنة واحدة. وبالتالي، فإن مخاطر أسعار الفائدة محدودة عند هذا الحد.

يمثل معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية نقدية بمعدل، عندما يستخدم في حساب القيمة الحالية، ينتج عنه القيمة الدفترية لهذه الأداة. ويمثل هذا المعدل بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي لأداة ذات معدل ثابت مرحلة بالتكلفة المطفأة ومعدل السوق الحالي للأداة متغيرة أو لأداة مسجلة بالقيمة العادلة.

تحليل الحساسية

في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، في زيادة/نقص أسعار الفائدة بمقدار 1% (100 نقطة أساس) وفقاً للافتراضات مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإنه يؤدي إلى زيادة/نقص صافي أرباح المجموعة بمقدار 11,189 ألف درهم (2010: 11,772 ألف درهم).

ترتكز مخاطر الفائدة الخاصة بالمجموعة على ترتيبات تعاقدية بقيمة دفترية تبلغ 1,118,859 ألف درهم (2010: 1,177,179 الف درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ج) **المخاطر المالية** *(تابع)*

(3) مخاطر السوق *(تابع)*

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بالمخاطر الناتجة من تقلب قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. إن العملة الرسمية للشركة هي الدرهم الإماراتي.

تتعرض المجموعة لمخاطر هامة من المعاملات التي تتم بالدولار الأمريكي، تم تثبيت سعر صرف الدرهم الإماراتي أمام الدولار الأمريكي منذ 1980 وبالتالي، فإن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية يقتصر على هذا الحد.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات في ضوء التوزيع الجغرافي وتركزات مجال العمل.

تحليل الحساسية

في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، في حال زيادة/نقص أسعار الأسهم بمقدار 10% وفقاً للافتراضات المذكورة أدناه مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن ذلك سيؤدي إلى:

الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- ارتفاع/انخفاض صافي الأرباح بمقدار 840,845 درهم (2010: 3,213,934 درهم)

الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:

- تؤدي التغيرات في احتياطات إعادة تقييم الأسهم إلى زيادة/نقص بمقدار 41,657,042 درهم (2010: 45,409,464 درهم) للمجموعة نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للأسهم المدرجة.

(4) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المجموعة وأخطاء الموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية وبعوامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة بشكل عام لسلوك الشركات. تنتج الأنشطة التشغيلية عن كافة عمليات المجموعة.

إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية وذلك من خلال الموازنة بين تجنب الخسائر المالية والأضرار التي تلحق بسمعة المجموعة وكذلك تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد المبادرة والابتكار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

4. إدارة المخاطر *(تابع)*

(ج) **المخاطر المالية** *(تابع)*

(4) المخاطر التشغيلية *(تابع)*

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة. وتمارس هذه المسؤوليات من خلال لجنة إدارة المخاطر التشغيلية مع الإطار الموضوع للسياسات وإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والتحكم فيها وتقديم تقرير بشأن هذه المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بتطبيق سياسات وإجراءات داخلية واضحة للحد من احتمال وقوع أي خسائر تشغيلية. حيثما كان ذلك مناسباً، يتم الحد من المخاطر من خلال التأمين. كما يوفر هذا الإطار الترابط مع فئات المخاطر الأخرى.

يتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات من خلال المراجعة الدورية التي يتعهد بها قسم التدقيق والالتزام. ويتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة وحدات الأعمال ذات الصلة، مع تقديم تقرير بذلك إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للمجموعة.

(د) **إدارة رأس المال**

يتمثل هدف المجموعة من إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس مال التأمين المطلوب بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (9) لسنة 1984 وتعديلاته والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 بشأن شركات ووكلاء التأمين.

تحدد الجهة التنظيمية للتأمين داخل دولة الإمارات العربية المتحدة الحد الأدنى لمبلغ ونوع رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به المجموعة بالإضافة إلى التزاماتها التأمينية. يجب الاحتفاظ بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال (المبين في الجدول أدناه) على مدار السنة. تخضع المجموعة لأنظمة ملاءة التأمين المحلية التي التزمت بها خلال السنة. أدرجت المجموعة ضمن سياساتها وإجراءاتها الاختبارات اللازمة لضمان الالتزام الكامل والمستمر بهذه الأنظمة.

يبين الجدول التالي بإيجاز الحد الأدنى المطلوب لرأس المال القانوني للمجموعة وإجمالي رأس المال المحتفظ به.

	2011 **ألف درهم**	2010 ألف درهم
إجمالي رأس المال المحتفظ به	**375,000**	375,000
الحد الأدنى لرأس المال القانوني	**100,000**	100,000

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

5. استخدام التقديرات والأحكام

قامت الإدارة في إطار تطبيق السياسة المحاسبية للمجموعة بوضع التقديرات والأحكام التالية ذات التأثير الهام على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

المصادر الرئيسية لعدم اليقين من التقديرات

إن مجالات أعمال المجموعة التي تنطوي على مصادر رئيسية لعدم اليقين من التقديرات تشتمل على قياس مخصصات عقود التأمين وتحديد القيم العادلة للأدوات المالية.

الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

قياس مخصصات عقود التأمين

يتضمن الايضاح 3 (و) المزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية الخاصة بالمجموعة والمتعلقة باحتساب عقود التأمين. إن الافتراضات الرئيسية الموضوعة فيما يتعلق بمطلوبات عقود التأمين مدرجة في الايضاح (3) و(8).

تصنيف عقود التأمين

يتم تصنيف العقود كعقود تأمين عندما يتم بموجبها تحويل مخاطر التأمين الهامة من حامل عقد التأمين إلى المجموعة. يتضمن الايضاح (3) و(1) المزيد من التفاصيل حول سياسة المجموعة المحاسبية الخاصة بتصنيف التأمين.

هناك عدد من العقود التي تم بيعها والتي تقوم المجموعة بموجبها بوضع أحكام حول مستوى مخاطر التأمين التي تم تحويلها. ويتم تقييم مستوى مخاطر التأمين من خلال الأخذ بالاعتبار إمكانية وجود عمليات ذات طبيعة تجارية تكون المجموعة ملتزمة فيها بدفع تعويضات إضافية كبيرة. تتمثل هذه التعويضات بتلك التي تزيد عن المبالغ مستحقة الدفع فيما لو لم يقع الحدث المؤمن عليه. وتشتمل هذه المبالغ الإضافية على مطلوبات التعويضات وتكاليف التقييم ولا تتضمن خسائر القدرة على تحميل حامل العقد نفقات الخدمات المستقبلية.

مخصص التعويضات قيد التسوية سواء تم الإبلاغ عنها أو لم يتم

يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة عند تقدير المبالغ المستحقة إلى حاملي العقود والناتجة عن المطالبات المقدمة بموجب عقود التأمين. يجب أن ترتكز هذه التقديرات على افتراضات هامة حول العديد من العوامل التي تتضمن درجات الأحكام المتغيرة والهامة وعدم اليقين وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة مما يترتب عليه تغيرات مستقبلية في الالتزامات المقدرة.

وبصورة محددة، يجب وضع تقديرات لإجمالي التكلفة المتوقعة للتعويضات التي تم الإبلاغ عنها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد ولإجمالي التكلفة المتوقعة للتعويضات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. تتمثل الطريقة الأساسية المتبعة من قبل الإدارة لتقدير تكلفة المطالبات المبلغ عنها والمطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها باستخدام طرق تسوية المطالبات السابقة لتوقع طرق تسوية المطالبات المستقبلية.

يتم تقدير المطالبات التي تخضع لأحكام قضائية أو قرارات تحكيم بصورة منفردة. عادةً يقوم خبير تسوية مطالبات التأمين بتقدير تعويضات الممتلكات. تقوم الإدارة بصورة منتظمة بمراجعة مخصصاتها المتعلقة بالتعويضات المتكبدة والتعويضات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

5. استخدام التقديرات والأحكام *(تابع)*

تصنيف الأدوات المالية

تقدم سياسات المجموعة المحاسبية نطاق لتصنيف الموجودات والمطلوبات في بداية العقد ضمن فئات محاسبية مختلفة في ظل بعض الظروف:

(1) عند تصنيف الموجودات المالية «بالتكلفة المطفأة»، رأت المجموعة أنها تستوفي المعايير الخاصة بالتصنيف المبين في السياسة المحاسبية 3 (ب) (3).

(2) عند تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، رأت المجموعة أنها تستوفي المعايير الخاصة بالتصنيف المبين في الايضاح 3 (ب) (4).

إن تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية مبينة في الايضاح 3 (ب).

تحديد القيم العادلة

يرتكز تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية على سعرها السوقي المدرج في سوق نشط ضمن المستوى 1 من النظام المتدرج للقيم العادلة. وترتكز القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على السياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح 3 (ح).

الالتزامات الطارئة الناشئة عن التقاضي

تقوم المجموعة نظراً لطبيعة عملياتها، بالدخول في دعاوى قضائية تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية. يرتكز مخصص الالتزامات الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمالية تدفق الموارد الاقتصادية للخارج ومدى تقدير هذه التدفقات بشكل موثوق. تخضع هذه الأمور لكثير من الشكوك ولا يمكن توقع نتائج الأمور الفردية بشكل مؤكد.

تقييم استثمارات الأسهم غير المدرجة

يرتكز تقييم استثمارات الأسهم غير المدرجة على معاملات السوق الحديثة التي تتم في سياق الأعمال الاعتيادية أو القيمة العادلة لأدوات أخرى مماثلة بشكل جوهري أو التدفقات النقدية المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات مماثلة أو نماذج التقييم الأخرى. في حالة عدم وجود سوق نشط لهذه الاستثمارات أو أي معاملات حديثة أخرى، قد توفر دليلاً على القيمة العادلة الحالية، يتم تسجيل هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة المعترف بها، إن وجدت. ترى الإدارة أن القيم الدفترية لاستثمارات الأسهم غير المدرجة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها العادلة.

انخفاض قيمة الاستثمارات بالتكلفة المطفأة

تقوم المجموعة بصورة مستمرة بتقدير انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة، كما تقوم بمراجعة شاملة بصورة ربع سنوية لتقييم ما إذا كان من الضروري الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. على وجه الخصوص، يتطلب الأمر قيام الإدارة بوضع الأحكام الهامة لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد المخصص المطلوب لانخفاض القيمة. تقوم الإدارة عند تقدير هذه التدفقات النقدية بوضع أحكام حول الوضع المالي للأطراف المقابلة والطرق الأخرى للتسوية وصافي القيمة الممكن تحقيقها لأي ضمانات مترافقة. ترتكز هذه التقديرات على الافتراضات حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متفاوتة من الأحكام وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في مخصصات انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

5. استخدام التقديرات والأحكام *(تابع)*

انخفاض قيمة ذمم التأمين المدينة

يتم تقدير المبلغ القابل للتحصيل فيما يتعلق بذمم التأمين المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل كامل المبلغ. لتحديد ما إذا كانت ذمم التأمين المدينة قد تعرضت لانخفاض القيمة، يتطلب ذلك قيام المجموعة بتقييم الوضع الائتماني والسيولة لحاملي وثائق التأمين وشركات التأمين، ومعدلات الاسترداد التاريخية، بما في ذلك الاستقصاءات المفصلة التي تمت خلال عام 2011 وردود الأفعال الواردة من الشؤون القانونية. يتم الاعتراف بالفروق بين المبالغ المقدر تحصيلها والقيمة الدفترية كمصروف ضمن الأرباح أو الخسائر. سوف يتم الاعتراف بأي فروق بين المبالغ الفعلية المحصلة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة ضمن الأرباح أو الخسائر في وقت التحصيل. إن المخصص الموضوع للديون المشكوك في تحصيلها من ذمم التأمين المدينة كما في 31 ديسمبر 2011 يبلغ 54,502 ألف درهم (2010: 39,837 ألف درهم).

اختبار كفاية المطلوبات

يتم إجراء اختبارات كفاية المطلوبات بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد، لضمان كفاية مطلوبات العقود. تستخدم المجموعة أفضل تقديرات للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية المقدرة والمطالبات المتداولة ومصروفات الإدارة، فضلاً عن إيرادات الاستثمار من الموجودات التي تدعم هذه المطلوبات في تقييم كفاية المطلوبات. يتم على الفور تحميل أي عجز على الأرباح أو الخسائر.

القيمة العادلة للأراضي المحتفظ بها كعقارات استثمارية

تمثل الأسعار الحالية أفضل دليل للقيمة العادلة في سوق نشط لعقود تأجير أو عقود مماثلة أخرى. في ظل عدم وجود هذه المعلومات، تقوم المجموعة بتحديد القيمة في نطاق التقديرات الملائمة للقيمة العادلة. تقوم المجموعة عند وضع تقديراتها بدراسة الأسعار الحالية لعقارات مماثلة في نفس الموقع ولها نفس الشروط الاقتصادية منذ تاريخ إبرام هذه المعاملات وفق هذه الأسعار. ترتكز هذه التقديرات على بعض الافتراضات التي تخضع لعدم اليقين وقد تختلف بشكل كبير عن النتائج الفعلية.

6. الموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة عدا الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في سوق نشط أو بالأسعار المحددة من قبل الأطراف المقابلة أو من خلال استخدام طرق تقييم مثل طريقة التدفقات النقدية المخصومة.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به استبدال موجودات أو تسوية مطلوبات بين أطراف ذات دراية ولديها رغبة في إجراء هذه المعاملات ضمن نطاق الأعمال الاعتيادية. ولهذا فقد ينشأ اختلاف بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ينطوي تعريف القيمة العادلة على الافتراض باستمرارية المجموعة دون وجود أي نية أو حاجة لتقليص حجم العمليات، بشكل مادي أو الدخول في معاملات بشروط ليست في صالح المجموعة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام النظام المتدرج للقيم العادلة المبين أدناه الذي يوضح أهمية المدخلات المستخدمة في وضع القياسات:

المستوى 1: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشط لأداة نموذجية.

المستوى 2: أساليب التقييم بناءً على المدخلات القابلة للملاحظة، سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى 3: أساليب التقييم باستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة. تشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي بشأنها تشتمل أساليب التقييم على مدخلات لا ترتكز على بيانات قابلة للملاحظة ويكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

6. الموجودات والمطلوبات المالية *(تابع)*

القيمة العادلة للأدوات المالية *(تابع)*

تشتمل أساليب التقييم على صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، ومقارنتها مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوق قابلة للملاحظة، ونماذج تقييم أخرى. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على معدلات فائدة خالية من المخاطر وتقييمية وجداول الائتمان ومدخلات أخرى يتم استخدامها في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات وحقوق الملكية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار حقوق الملكية ومؤشرات حقوق الملكية وتقلبات وارتباطات الأسعار المتوقعة. إن الهدف من أساليب التقييم يتمثل بالتوصل إلى تحديد للقيمة العادلة، التي تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير، والتي كان ليتم تحديدها من قبل مشاركي السوق وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

تتقارب القيم العادلة للنقد وما يعادله والودائع القانونية بصورة معقولة، التي تكون بشكل كبير قصيرة الأجل وصادرة وفقاً لمعدلات السوق، من قيمها الدفترية.

تسويات المستوى الثالث

خلال السنة كانت هناك إضافة/(استبعاد) في صافي الاستثمارات بمقدار 5.03 مليون درهم [2010: (10.28) مليون درهم]، كما تم خلال السنة تسجيل أرباح/(خسائر) إعادة تقييم استثمارات خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بقيمة 8.19 مليون درهم [2010: (2.2) مليون درهم]

النظام المتدرج للقيم العادلة

يبين الجدول أدناه تحليل للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بنهاية فترة التقرير، من خلال مستوى النظام المتدرج للقيم العادلة، والذي يتم في إطاره تصنيف قياس القيمة العادلة:

	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
كما في 31 ديسمبر 2011				
استثمارات بالقيمة العادة من خلال الأرباح أو الخسائر	**1,861**	**-**	**6,547**	**8,408**
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**350,391**	**-**	**66,179**	**416,570**
	352,252	**-**	**72,726**	**424,978**
كما في 31 ديسمبر 2010				
استثمارات بالقيمة العادة من خلال الأرباح أو الخسائر	1,805	27,542	2,792	32,139
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	397,382	-	56,713	454,095
	399,187	27,542	59,505	486,234

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

7. الذمم المدينة التجارية والأخرى

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الذمم المدينة التجارية	**857,140**	627,045
ناقصاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	**(54,502)**	(39,837)
صافي الذمم المدينة التجارية	**802,638**	587,208
فوائد مستحقة	**4,445**	3,629
ذمم مدينة أخرى	**81,117**	91,882
	888,200	682,719

يبلغ متوسط فترة الائتمان على بيع الخدمات 120 يوماً. لا يتم تحميل فوائد على الذمم المدينة التجارية والأخرى. ويتم تكوين مخصص للذمم المدينة التجارية بعد الأخذ بالاعتبار المطالبات مستحقة الدفع إلى حاملي وثائق التأمين (يتم تكوين مخصص للمدينين بناءً على صافي تعرض المجموعة).

قبل قبول أي عميل جديد، تقوم المجموعة بتقييم الكفاءة الائتمانية المحتملة للعميل وتقوم بتحديد الحدود الائتمانية لكل عميل. عند تحديد مدى قابلية استرداد الذمم المدينة التجارية، تأخذ المجموعة بالاعتبار أي تغير في السمة الائتمانية للذمم المدينة التجارية اعتباراً من التاريخ الذي قدمت فيه التسهيلات الائتمانية بصورة مبدئية، حتى تاريخ البيانات المالية.

تشتمل أرصدة الذمم المدينة التجارية للمجموعة على مدينين بمبلغ 227 مليون درهم (2010: 115 مليون درهم) تجاوز موعد استحقاقها في تاريخ التقرير ولم تقم المجموعة بتكوين مخصص لها، نظراً لعدم وجود تغير ملحوظ في الكفاءة الائتمانية ولا تزال تعتبر هذه المبالغ قابلة للاسترداد.

إن أعمار الذمم المدينة التجارية والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة مبينة أدناه:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
لم تتجاوز موعد استحقاقها	**575,560**	472,126
تجاوزت موعد استحقاقها ولم تتعرض لانخفاض في القيمة		
121 إلى 365 يوماً	**198,372**	96,071
أكثر من سنة ولكن أقل من سنتين	**23,948**	2,107
أكثر من سنتين ولكن أقل من ثلاث سنوات	**1,156**	7,141
أكثر من ثلاث سنوات	**3,602**	9,763
	227,078	115,082
تجاوزت موعد استحقاقها وتعرضت لانخفاض في القيمة		
0 إلى 121 يوماً	**449**	-
121 إلى 365 يوماً	**1,116**	1,285
أكثر من سنة ولكن أقل من سنتين	**4,123**	712
أكثر من سنتين ولكن أقل من ثلاث سنوات	**3,371**	3,921
أكثر من ثلاث سنوات	**45,443**	33,919
	54,502	39,837
إجمالي المستحق	**857,140**	627,045

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

7. الذمم المدينة التجارية والأخرى *(تابع)*

ليس لدى المجموعة تجارب سابقة لحالات التخلف عن السداد فيما يتعلق بالأرصدة المستحقة من أطراف ذات علاقة والذمم المدينة الأخرى حيث أن معظم الأطراف المقابلة تتمثل بأطراف يملكها المساهمون.

الحركة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**39,837**	29,726
خسائر انخفاض القيمة المعترف بها من الذمم المدينة	**14,665**	10,111
الرصيد في نهاية السنة	**54,502**	39,837

8. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
مطلوبات عقود التأمين		
المطالبات القائمة	**220,644**	330,434
المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها	**41,362**	50,106
أقساط التأمين غير المكتسبة	**937,494**	717,820
	1,199,500	1,098,360
المسترد من شركات إعادة التأمين		
المطالبات القائمة	**86,741**	218,678
المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها	**14,549**	25,953
أقساط التأمين غير المكتسبة	**455,487**	424,851
	556,777	669,482
مطلوبات التأمين - صافي		
المطالبات القائمة	**133,903**	111,756
المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها	**26,813**	24,153
أقساط التأمين غير المكتسبة	**482,007**	292,969
	642,723	428,878

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

8. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين *(تابع)*

إن الحركة في مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين خلال السنة كانت كما يلي:

	31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2010		
	الإجمالي ألف درهم	إعادة التأمين ألف درهم	الصافي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	إعادة التأمين ألف درهم	الصافي ألف درهم
المطالبات						
المطالبات القائمة	**330,434**	**218,678**	**111,756**	448,534	350,239	98,295
المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها	**50,106**	**25,953**	**24,153**	44,853	35,024	9,829
الإجمالي في 1 يناير	**380,540**	**244,631**	**135,909**	493,387	385,263	108,124
المطالبات التي تم تسويتها	**(914,845)**	**(246,960)**	**(667,885)**	(838,171)	(369,987)	(468,184)
الزيادة في المطلوبات	**796,311**	**103,619**	**692,692**	725,324	229,355	495,969
الإجمالي في 31 ديسمبر	**262,006**	**101,290**	**160,716**	**380,540**	**244,631**	**135,909**
المطالبات القائمة	**220,644**	**86,741**	**133,903**	330,434	218,678	111,756
المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها	**41,362**	**14,549**	**26,813**	50,106	25,953	24,153
الإجمالي في 31 ديسمبر	**262,006**	**101,290**	**160,716**	**380,540**	**244,631**	**135,909**
الأقساط غير المكتسبة						
الإجمالي في 1 يناير	**717,820**	**424,851**	**292,969**	**625,667**	**377,668**	**247,999**
الزيادة خلال السنة	**937,494**	**455,487**	**482,007**	717,820	424,851	292,969
المحررة خلال السنة	**(717,820)**	**(424,851)**	**(292,969)**	(625,667)	(377,668)	(247,999)
صافي الزيادة خلال السنة	**219,674**	**30,636**	**189,038**	92,153	47,183	44,970
الإجمالي في 31 ديسمبر	**937,494**	**455,487**	**482,007**	**717,820**	**424,851**	**292,969**

9. الوديعة القانونية

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 1984 (وتعديلاته) التي تشمل شركات ووكلاء التأمين، تحتفظ المجموعة بوديعة مصرفية بمبلغ 10,000,000 درهم (2010 - 10,000,000 درهم) والتي لا يمكن استخدامها دون موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

10. الاستثمار في ائتلاف مشترك

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
تكلفة الاستثمار	**2,204**	2,204
حصة احتياطي الاستحواذ اللاحق	**-**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**2,204**	2,204

لا يوجد أي تغيير في حصة احتياطي الاستحواذ اللاحق خلال الفترة المعروضة. تم تقسيم كافة خسائر الائتلاف المشترك على كل من الائتلافين.

11. الاستثمارات

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**416,570**	454,095
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**152,499**	105,282
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**8,408**	32,139
استثمارات كما في 31 ديسمبر	**577,477**	591,516

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الاستثمارات المتاحة للبيع		
القيمة العادلة في 1 يناير	**-**	491,797
الإضافات خلال السنة	**-**	167,408
الاستبعادات خلال السنة	**-**	(77,994)
(النقص)/الزيادة في القيمة العادلة	**-**	(16,035)
التغير في سعر الصرف	**-**	2
القيمة العادلة كما في 30 ديسمبر	**-**	565,178
تعديلات إعادة التصنيف كما في 30 ديسمبر 2010		
التحويل إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**-**	(454,095)
التحويل إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	(4,597)
التحويل إلى استثمارات بالتكلفة المطفأة	**-**	(106,486)
القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2010	**-**	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

11. الاستثمارات *(تابع)*

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		
القيمة العادلة في 1 يناير	**454,095**	-
الإضافات خلال السنة	**85,108**	-
الاستبعادات خلال السنة	**(75,026)**	-
صافي النقص في القيمة العادلة	**(47,607)**	-
المحول من الاستثمارات المتاحة للبيع	**-**	454,095
القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2011	**416,570**	454,095

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة		
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير	**105,282**	-
الإضافات خلال السنة	**123,976**	-
الاستبعادات خلال السنة	**(77,385)**	-
صافي إيرادات الإطفاء	**626**	-
المحول من الاستثمارات المتاحة للبيع	**-**	106,486
التغير في قيمة الاستثمارات	**-**	(1,204)
الرصيد الختامي كما في 31 ديسمبر	**152,499**	105,282

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
القيمة العادلة في 1 يناير	**32,139**	52,370
الإضافات خلال السنة	**7,284**	-
الاستبعادات خلال السنة	**(27,175)**	(23,208)
صافي النقص في القيمة العادلة	**(3,840)**	(1,620)
المحول من الاستثمارات المتاحة للبيع	**8,408**	27,542
القيمة العادلة في 31 ديسمبر	**8,408**	32,139

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

12. عقارات استثمارية

	مبنى المكتب الرئيسي أبوظبي(1) ألف درهم	مبنى العين(2) ألف درهم	مبنى الشارقة(3) ألف درهم	أرض ومبنى شاطىء الراحة(4) ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في 1 يناير 2010	172,000	12,000	35,500	197,300	416,800
أعمال قيد الإنجاز	-	-	-	-	-
الزيادة/(النقص) في القيمة العادلة خلال السنة	3,000	(1,000)	(3,500)	(21,800)	(23,300)
في 1 يناير 2011	175,000	11,000	32,000	175,500	393,500
عقارات قيد التطوير	-	-	-	62,193	62,193
الزيادة/(النقص) في القيمة العادلة خلال السنة	5,000	-	(2,000)	(15,500)	(12,500)
المحول إلى الممتلكات والمعدات	(21,600)	-	-	-	(21,600)
القيمة العادلة					
في 31 ديسمبر 2011	**158,400**	**11,000**	**30,000**	**222,193**	**421,593**

(1) مبنى المكتب الرئيسي أبوظبي

يتألف هذا المبنى من 14 طابقاً وتم الانتهاء من إنشائه في 1980. ترتكز القيمة العادلة للعقار على تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة. يشغل المالك نسبة 36% من العقار كما في 31 ديسمبر 2011 والذي تم تحويله إلى ممتلكات ومعدات.

(2) مبنى العين

يتألف المبنى من 6 طوابق وتم إنجازه في 2003. إن المبنى بالكامل متاح للتأجير لأطراف أخرى. ترتكز القيمة العادلة للمبنى على تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة.

(3) مبنى الشارقة

يتألف المبنى من 16 طابقاً وقد تم شراؤه خلال 1993. إن المبنى بالكامل متاح للتأجير لأطراف أخرى. ترتكز القيمة العادلة للمبنى على تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة.

(4) أرض شاطىء الراحة

قامت المجموعة في 2007 بشراء قطعتين أرض في شاطيء الراحة بمدينة أبوظبي. ترتكز القيمة العادلة للعقار على تقييم السوق المفتوح الذي قامت به شركة تقييم مستقلة. تمثل الإضافات خلال السنة تكلفة الإنشاء على أرض شاطئ الراحة.

تقع كافة العقارات الاستثمارية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

13. الممتلكات والمعدات

تشتمل الممتلكات والمعدات على مباني المجموعة ومعدات المكاتب والسيارات. فيما يلي إجمالي التكاليف والاستهلاك المتراكم:

	مباني ألف درهم	أثاث وتجهيزات ألف درهم	أدوات مكتبية ألف درهم	سيارات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2011	**2,495**	**34,231**	**8,859**	**595**	**46,180**
الإضافات	**-**	**3,401**	**4,598**	**-**	**7,999**
الاستبعادات	**-**	**(279)**	**(425)**	**(7)**	**(711)**
المحول من عقارات استثمارية	**21,600**	**-**	**-**	**-**	**21,600**
في 31 ديسمبر 2011	**24,095**	**37,353**	**13,032**	**588**	**75,068**
في 1 يناير 2010	2,495	9,804	6,557	1,246	20,102
الإضافات	-	27,483	2,302	26	29,811
الاستبعادات	-	(3,056)	-	(677)	(3,733)
في 31 ديسمبر 2010	2,495	34,231	8,859	595	46,180
الاستهلاك					
في 1 يناير 2011	**333**	**6,420**	**4,048**	**529**	**11,330**
المحمل على السنة	**166**	**5,429**	**2,146**	**16**	**7,757**
الاستبعاد	**-**	**(226)**	**(415)**	**(2)**	**(643)**
في 31 ديسمبر 2011	**499**	**11,623**	**5,779**	**543**	**18,444**
في 1 يناير 2010	250	5,798	3,373	1,195	10,616
المحمل على السنة	83	3,472	675	11	4,241
الاستبعاد	-	(2,850)	-	(677)	(3,527)
في 31 ديسمبر 2010	333	6,420	4,048	529	11,330
القيم الدفترية					
في 31 ديسمبر 2011	**23,596**	**25,730**	**7,253**	**45**	**56,624**
في 31 ديسمبر 2010	2,162	27,811	4,811	66	34,850

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

14. رأس المال

2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
375,000	375,000
375,000	375,000

المصرح به:
375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد
(2010 – 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد)

المصدر والمدفوع بالكامل:
375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد
(2010 – 375,000,000 سهماً عادياً بقيمة 1 درهم للسهم الواحد)

15. الاحتياطي القانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته) بشأن الشركات التجارية وطبقاً لبنود تأسيس المجموعة، يتم تحويل 10% من صافي الأرباح إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يصبح رصيد هذا الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 50% من رأسمال المجموعة المدفوع. لا يتم توزيع الأرباح من هذا الاحتياطي. وبما أن المجموعة قد بلغت الحد بنسبة 50%، لم يتم إجراء أي تحويل خلال السنة.

16. الاحتياطي العام

تتم التحويلات إلى و من الاحتياطي القانوني وفقاً لما يراه مجلس الإدارة وبناء على موافقة الجمعية العمومية. قد يتم استخدام هذا الاحتياطي في الأغراض التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها مناسبة.

17. الأرباح المحتجزة

يقترح مجلس الإدارة بناءً على موافقة الجمعية العمومية العادية السنوية توزيعات أرباح نقدية لسنة 2011 بمبلغ 0.35 درهم لكل سهم بنسبة 35% من القيمة الاسمية (2010: 0.35 درهم للسهم بنسبة 35% من القيمة الاسمية).

18. مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
26,778	26,220
3,726	10,261
(1,023)	(9,703)
29,481	26,778

الرصيد في بداية السنة
المحمل على السنة
المدفوع خلال السنة

الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

19. الذمم الدائنة التجارية والأخرى

2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
374,521	317,620
14,257	22,415
3,066	4,632
24,496	38,301
416,340	382,968

ذمم حسابات دائنة تجارية
مصروفات مستحقة الدفع
إيرادات مؤجلة
ذمم حسابات دائنة أخرى

20. قروض من مؤسسات مالية

2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
-	36,730

قرض من بنك أبوظبي الوطني

يحمل القرض فائدة بمعدل ثلاثة شهور وفقا لاسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن زائدا هامش بنسبة 2.50% سنويا وتستحق في او قبل 10 نوفمبر 2011.

21. صافي إيرادات الاستثمار الأخرى

2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
(12,500)	(23,300)
12,598	11,836
10,169	15,912
-	(1,620)
-	11,323
(3,840)	-
(112)	-
1,246	1,163
7,561	15,314

الزيادة في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية
إيرادات توزيعات الأرباح
صافي إيرادات الإيجارات
خسائر غير محققة من إعادة تقييم الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة
أرباح محققة من استبعاد استثمارات متاحة للبيع واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة
خسائر غير محققة من إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر
خسائر محققة من استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر
إيرادات أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

22. المصروفات العمومية والإدارية

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الرواتب والامتيازات الأخرى	**120,739**	100,472
مخصص الاستهلاك	**7,757**	4,241
دعاية	**6,776**	3,124
مصروفات إيجارية	**7,629**	6,640
قرطاسية واتصالات	**4,291**	3,106
مصروفات الديون المعدومة	**14,665**	10,111
أخرى	**12,348**	18,272
	174,205	145,966

23. ربحية السهم الأساسية والمخفضة للأسهم العادية

يتم احتساب ربحية السهم العادي من خلال تقسيم صافي الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
صافي أرباح السنة	**158,157**	142,400
الأسهم العادية المصدرة خلال السنة	**375,000**	375,000
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم)	**0.42**	0.38

لم تقم المجموعة بإصدار أي أداة من شأنها أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند ممارستها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

24. الأطراف ذات العلاقة

هوية الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين وتلك الشركات التي يكون بإمكانها السيطرة أو ممارسة تأثير ملحوظ على قراراتها المالية والتشغيلية. تحتفظ المجموعة بأرصدة مؤثرة لدى هذه الأطراف ذات العلاقة التي تنشأ من المعاملات التجارية كما يلي:

الأرصدة

إن الأرصدة لدى الأطراف ذات علاقة في تاريخ التقرير مبينة أدناه:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 31 ديسمبر 2011 ألف درهم	كبار المساهمين 31 ديسمبر 2011 ألف درهم	أخرى 31 ديسمبر 2011 ألف درهم	الإجمالي 31 ديسمبر 2011 ألف درهم	الإجمالي 31 ديسمبر 2010 ألف درهم
ذمم مدينة وتجارية وأخرى	**743**	**49**	**45,127**	**45,919**	32,191
ذمم دائنة تجارية والأخرى	**-**	**101**	**2,976**	**3,077**	6,219
نقد وأرصدة مصرفية	**-**	**-**	**586,733**	**586,733**	739,586
قرض من طرف ذي علاقة	**-**	**-**	**-**	**-**	36,730
الاستثمارات	**-**	**-**	**51,514**	**51,514**	52,098
الاستثمار في ائتلاف مشترك	**-**	**-**	**2,204**	**2,204**	2,204
ودائع قانونية	**-**	**-**	**10,000**	**10,000**	10,000
مطلوبات تأمين تعاقدية	163	897	54,213	55,273	55,835

تشتمل أخرى على الشركات التي تخضع لسيطرة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين الآخرين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

24. الأطراف ذات العلاقة *(تابع)*

المعاملات

إن المعاملات المنفذة خلال فترة التقرير مع الأطراف ذات العلاقة مبينة أدناه:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 2011 ألف درهم	كبار المساهمين 2011 ألف درهم	أخرى 2011 ألف درهم	الإجمالي 2011 ألف درهم	الإجمالي 2010 ألف درهم
أقساط التأمين المكتتبة	**362**	**2,082**	**137,037**	**139,481**	131,967
المطالبات المتكبدة	**411**	**1,893**	**38,466**	**40,770**	80,434
إيرادات توزيعات الأرباح	**-**	**-**	**1,223**	**1,223**	199
إيرادات الفائدة	**-**	**-**	**26,876**	**26,876**	30,424
مصروفات الفائدة	**-**	**-**	**-**	**-**	160
إيرادات العمولة	**-**	**-**	**818**	**818**	359
مصروفات العمولة	**-**	**-**	**4,595**	**4,595**	1,116

لم يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة مقابل الذمم المدينة التجارية والأخرى المقدمة لأطراف ذات علاقة أو الالتزامات الطارئة الصادرة لصالح الأطراف ذات العلاقة خلال سنة 2011 (السنة المنتهية 31 ديسمبر 2010 : لا شيء درهم)

المعاملات مع موظفي الإدارة الرئيسيين

إن تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين مبينة أدناه:

	31 ديسمبر 2011 ألف درهم	31 ديسمبر 2010 ألف درهم
امتيازات قصيرة الأجل للموظفين	**18,227**	14,445
تعويضات نهاية الخدمة	**539**	605
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**6,400**	4,600
	25,166	19,650

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

25. النقد وما يعادله

يمكن تسوية النقد وما يعادله في نهاية السنة كما هو مبين في بيان التدفقات النقدية الموحدة بالبنود ذات الصلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
النقد في الصندوق	**72**	62
النقد/حسابات تحت الطلب/جارية لدى بنوك في الإمارات العربية المتحدة	**1,156,685**	1,211,914
	1,156,757	1,211,976
ناقصاً: ودائع ذات تواريخ استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر	**(986,821)**	(1,017,233)
النقد وما يعادله	**169,936**	194,743

إن الودائع الثابتة والحسابات تحت الطلب لدى البنوك تخضع لأسعار فائدة تتراوح بين 1.6% – 4% (2010: 0.25% – 5.21%) سنوياً.

26. معلومات حول القطاعات

معلومات حول القطاعات الأساسية

إن المجموعة مقسمة إلى قطاعي أعمال رئيسيين:

اكتتاب أعمال التأمين البحري – تتضمن كافة فئات التأمينات العامة بما في ذلك الشحن البحري والجوي.

اكتتاب أعمال التأمين غير البحري – تتضمن كافة أنواع التأمين بما في ذلك التأمين ضد الحريق والهندسي والحوادث العامة والسيارات والتأمين الصحي.

يتم استخدام موجودات ومطلوبات المجموعة بصورة عامة خلال القطاعات. لم تكن هناك أي معاملات بين قطاعات الأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

26. معلومات حول القطاعات *(تابع)*

معلومات حول القطاعات الأساسية *(تابع)*

	بحري		غير بحري		إجمالي	
	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم	**2011** ألف درهم	2010 ألف درهم	**2011** ألف درهم	2010 ألف درهم
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	**455,081**	454,825	**1,610,760**	1,315,372	**2,065,841**	1,770,197
ناقصاً: أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	**(382,478)**	(411,114)	**(550,621)**	(631,485)	**(933,099)**	(1,042,599)
صافي أقساط التأمين المكتتبة	**72,603**	43,711	**1,060,139**	683,887	**1,132,742**	727,598
صافي التغير في احتياطات الأقساط غير المكتسبة	**(17,318)**	(4,783)	**(171,720)**	(40,187)	**(189,038)**	(44,970)
صافي أقساط التأمين المكتسبة	**55,285**	38,928	**888,419**	643,700	**943,704**	682,628
إجمالي المطالبات المدفوعة	**(43,183)**	(143,042)	**(871,662)**	(695,129)	**(914,845)**	(838,171)
ناقصاً: حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة	**29,137**	126,651	**217,823**	243,336	**246,960**	369,987
صافي المطالبات المدفوعة	**(14,046)**	(16,391)	**(653,839)**	(451,793)	**(667,885)**	(468,184)
صافي التغير في المطالبات القائمة والمتكبدة والتي لم يتم الإبلاغ عنها	**6,400**	(2,004)	**(31,207)**	(25,781)	**(24,807)**	(27,785)
صافي المطالبات المتكبدة	**(7,646)**	(18,395)	**(685,046)**	(477,574)	**(692,692)**	(495,969)
إجمالي إيرادات العمولة	**24,127**	25,805	60,573	83,738	84,700	109,543
ناقصاً: مصروفات العمولة المتكبدة	**(7,614)**	(7,292)	**(58,421)**	(65,488)	**(66,035)**	(72,780)
صافي إيرادات العمولات	**16,513**	18,513	**2,152**	18,250	**18,665**	36,763
إيرادات التأمين الأخرى	**7,110**	3,446	**17,680**	6,537	**24,790**	9,983
ناقصاً مصروفات التأمين الأخرى	**(3,502)**	(2,706)	**(16,171)**	(8,963)	**(19,673)**	(11,669)
صافي إيرادات التأمين الأخرى	**3,608**	740	**1,509**	(2,426)	**5,117**	(1,686)
صافي إيرادات التأمين	**67,760**	39,786	**207,034**	181,950	**274,794**	221,736
صافي إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى					**7,561**	15,314
إيرادات التمويل					50,007	51,316
مصروفات عمومية وإدارية					(174,205)	(145,966)
صافي أرباح السنة					158,157	142,400

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

27. الالتزامات الطارئة والارتباطات

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
ضمانات مصرفية	**64,641**	34,418
خطابات اعتماد	**41**	99

تم إصدار الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد المذكورة أعلاه في سياق الأعمال الاعتيادية.

28. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع في البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. ليس لإعادة التصنيف هذا التأثير على الإيرادات والمصروفات ولا الموجودات والمطلوبات للسنة الماضية.

مكاتب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC)

الموقع

المكتب الرئيسي
المكتب الرئيسي لشركة أبوظبي الوطني للتأمين
ص.ب: 839 – أبوظبي
هاتف: 4080100 02
فاكس: 6268600 02
الرقم المجاني: 800-8040
البريد الإلكتروني: adnic@adnic.ae
الموقع الإلكتروني: www.adnic.ae

فرع العين
مدينة العين – مبنى سعادة خلف بن أحمد العتيبة
شارع الشيخ زايد (الشارع الرئيسي)
ص.ب: 1407 – العين
هاتف: 7641834 03
فاكس: 7663147 03

فروع دبي
فرع ديرة
مركز الدوحة، شارع المكتوم
ص.ب: 11236 – ديرة
هاتف: 2222223 04
فاكس: 2235672 04

فرع شارع الشيخ زايد
ص.ب: 118658
هاتف: 5154800 04
فاكس: 3306751 04

فرع الشارقة
مركز سارة للتسوق، شارع البرج
ص.ب: 3674 – الشارقة
هاتف: 5683743 06
فاكس: 5682713 06

المكاتب التابعة

مكتب أبوظبي
شرطة مرور أبوظبي – قسم فحص المركبات
هاتف: 4448611 02
فاكس: 4447872 02

مكتب المصفح
دائرة أبوظبي للنقل، مكتب تسجيل السيارات الثقيلة في
منطقة المصفح الصناعية رقم: M42
هاتف: 5511382 02
فاكس: 5511382 02

مكتب مرور السمحة
محطة أدنوك، السمحة
هاتف: 5620162 02
فاكس: 5620162 02

مكتب مدينة زايد
شرطة مرور أبوظبي– مكتب تسجيل السيارات الثقيلة
هاتف: 8841577 02
فاكس: 8841577 02

مكتب الرويس
مدينة الرويس – محطة أدنوك الرئيسية
هاتف: 8772123 02
فاكس: 8772123 02

مكتب العين
شرطة مرور العين – زاخر
هاتف: 7828666 03
فاكس: 7663147 03

مكتب مزيد
شرطة مرور أبوظبي – قسم فحص المركبات
هاتف: 7824250 03
فاكس: 7663147 03

مكتب حدود الغويفات
هاتف: 8723287 02 / 8723080 02
فاكس: 8723080 02

مكتب مدينة خليفة
مجمع الاتحاد بلازا، الطابق الأرضي، C9
هاتف: 4080547 02 / 5568048 02
فاكس: 5567697 02